www.kassioun.org

1061

الاثنين 14 آذار 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أكثر من نصف الشعب السوري بات يحتاج مساعدة صحية

[12]

الافتتاحية

ما بعد اوكرانيا ليس كما قبلها

يراقب السوريون المعركة في أوكرانيا وامتداداتها وآثارها العالمية، ويتساءلون عن الكيفية التي ستؤثر بها على أزمتهم، وهل ستؤدي إلى إطالتها أم تسريع حلها.

بالنسبة للمتشددين من الطرفين، فإنهم يروجون لأوهام بالجملة، مرتبطة بانعكاسات الأزمة الأوكرانية، «سواء كانوا يصدقون تلك الأوهام فعلا، أو كانوا يستخدمونها في الإطار الدعائي فقط».

على ضفة متشددي المعارضة، يجري الترويج لإعادة اندلاع الحرب في سورية نفسها، كجزء من المعركة الدولية، ولا يتورع البعض منهم عن التصريح علنا باستعدادهم للعمل بالوكالة عن الأميركان من أجل «التصدي للروس»، وعلى الأرض السورية!

على الطرف المقابل، تكثر التصريحات والتحليلات التي ترى الرأي نفسه في نهاية المطاف، وإن من زاوية معاكسة؛ أي ترى «ضرورة» استئناف الأعمال العسكرية «لاستعادة المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة بالقوة».

بالمحصلة، فإنّ هؤلاء وهؤلاء يشتركون في محاولاتهم توظيف الظرف الجديد للعودة لشعارات الحسم و الإسقاط ولدفن 2254 والحل السياسي نهائيا. وربما أبعد وأعمق من ذلك، أنهم بسلوكهم وطروحاتهم هذه يعيدون التأكيد على تقاطعهم مع الغرب في معاداته للحل السياسي و للقرار 2254، كما هي معاداته لاتفاقات مينسك، وهي المعاداة التي غطاها دائما بكم كثيف من التصريحات الكاذبة، بالتوازي مع العمل الفعلي لمنع تنفيذها.

بعيدا عن أوهام وأحلام وألعاب المتشددين، فإن التغير الهائل الذي نراه في ميزان القوى الدولي، والذي لا تشكل معركة أوكرانيا على أهميتها سوى أحد مؤشراته... هذا التغير الهائل من شأنه بكل تأكيد أن يؤثر على الأزمة السورية، ولكن قطعا ليس بالطريقة التي يتمناها ويحلم بها أعداء الحل السياسي... بالدرجة الأولى وقبل كل شيء، لأن إحداثيات تعطيل الحل، هي بالذات تلك الإحداثيات التي يكون فيها للغرب وعلى رأسه الأميركان والصهاينة ما يكفي من القوة والتأثير لمنع الحل وإطالة الأزمات... وهذه الإحداثيات هي بالضبط ما يتغير اليوم، وبشكل عاصف.

بكلام آخر، فإن الحل قبل أوكرانيا وبعدها هو 2254، مع فارق أساسي هو أن إمكانية تطبيقه الفعلي قد ارتفعت وسترتفع بشكل يومي مع كل تراجع إضافي للغرب.

ولما كان من غير الممكن ولا المقبول انتظار انتهاء حسم الموازين الدولية لحل الأزمة السورية، لأن انتظارها يعني فتح باب إنهاء سورية نفسها كوحدة جغرافية سياسية وكشعب، فإن الحل اليوم هو في مزيد من تقارب الوطنيين السوريين من كل الجهات، والمتمسكين حقا وفعلا بضرورة تغيير جذري عميق وشامل، سياسي واقتصادي اجتماعي...

وأما السياق الدولي لتنفيذ 2254، فقد بات أكثر وضوحا أنه ينبغي أن ينطلق من فكرة أن الحل ينبغي أن يسير قدما شاء الغرب أم أبى، اشترك أم لم يشترك... وعليه فإن ثلاثي أستانا ومعه الصين، هو الأقدر الآن على انتزاع المبادرة في رفع مستوى عمله لمساعدة السوريين في الوصول إلى الحل، ومرة أخرى: عبر التطبيق الكامل للقرار 2254.

شؤون عمالية

حتى النبش بالقمامة عليه ضريبة

02

ملف «سورية 2022»

سورية: في التأثير قصير المدى للمسألة الأوكرانية

05

شؤون محلية

من ليس مُداناً.. هو متهم!

09

شؤون عربية ودولية

كيف يمكنني أن أكون نازياً

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حتى النبش بالقمامة عليه ضريبة

الأزمة الوطنية أفرزت الكثير من الأشياء التي لم نكن نراها سائدة وواضحة بهذا الشكل والتجلي في تفاصيل حياتنا اليومية، والآن نراها سائدة وواضحة لكل الناس، وهي جزء من مشهدهم العام الذي اعتادوا عليه في حركتهم اليومية، ولكن التفسير لهذه الظواهر ليس واحداً عند الناس.

صرح مصدر مسؤول في محافظة دمشق أن مهنة النبش ليست من المهن المصنفة وأن العمل بها يعرض العامل لغرامة تقدر بثلاثة ألاف ليرة سورية أي هذه الغرامة جباية جديدة تفرض على الفقراء الذين دفعتهم ظروفهم للعمل في هذه «المهنة» ولا ندري إن كان يعي هذا المسؤول أو من اتخذ هكذا قرار المسببات التي تدفع بالأهل لرمي أطفالهم للنبش بالقمامة حيث نرى أطفال الحاويات وهم يغوصون داخلها يبحثون فيها عن النفايات المختلفة، مثل: البلاستيك والكرتون وأكياس النيلون وغيرها من الأشياء لبيعها في مراكز التجميع لهذه النفايات ليعاد تدويرها، أي إعادة تصنيعها مرة أخرى مقابل ثمن بخس لا يساوي ما يتعرض له الأطفال من أمراض وتحرش وتسرب من المدارس لقيامهم بهذه الأعمال واستغلالهم لأعمال أخرى.

عمال التنظيفات هل ستفرض عليهم نفس الضريبة أو المخالفة وهم يقومون بنفس الأعمال السابقة التي يقوم بها أطفال الحاويات، وهم محقون في عملهم الإضافي هذا كون أجر العامل في شركات التنظيف الخاصة لا يتجاوز الـ 100 ل س عن كل ساعة عمل وهذه الأجرة قد لا تكفي قوت يوم واحد لعائلته إذا ما عمل العامل لمدة 12 ساعة متواصلة، مع العلم بأن هذا العامل محروم من كل أشكال وأنواع الضمان إذا ما أصيب بمرض أو إصابة عمل، وهو في الغالب يصاب بكل ما ذُكر.

النساء البائعات للخبز عند الأفران هل مهنتهم مصنفة كما يقول المسؤول وهل ستفرض عليهن غرامة أيضاً؟ وهن يبعن الخبز ليس لصالحهن، بل لصالح متنفذ ما داخل الفرن أو خارجه، ولهن نسبة على المبيع، والباقي للمتنفذ الذي يؤمن لهن ربطات الخبز طالما الفرن يعمل وينتج، وسعر الربطة الواحدة معمم عند جميع الأفران خارج النافذة، والواضح أن هناك رابطة ما يتجمع فيها المتنفذون فيقررون سعر ربطة الخبز التي يبيعونها بسعر موحد عند جميع الأفران.

هذه المشاهد اليومية التي نلاقيها في كل مكان هي تعبير عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها شعبنا، وما أفرزته من ظواهر والتي يتجاهلها المصرحون بقراراتهم، وفي مقدمتها: الفقر المدقع الذي أوصل أغلبية السوريين المنهوبين إلى البحث عن مصادر للعيش في كل شيء يتمكنون من العمل به لتحصيل لقمة عيشهم، وما ذكرناه من أمثلة هي غيض من فيض يصعب تعدادها بينما أصحاب النهب والفساد الكبيرين سائرون في طريق واحد لا ثاني له وهو: نهب كل ما يمكن نهبه من ثروتنا الوطنية، واغتصاب كل ما يمكن اغتصابه من لقمة عيشنا وعرقنا ومستقبل أطفالنا، ولكن نقول لهم: إن للباغي جولة.

إطباق الحصار على العمّال

قانون العمل وضع ليناسب أصحاب العمل والنصوص التي تنصف العامل لا يتم العمل بها تحت حجج شتى وصاحب العمل هو صاحب القرار الأول والأخير في منشأته، وتم إلغاء القوانين والنصوص التي تنصف العامل وتحميه في القانون السابق لتصبح علاقة العمل وحسب القانون رقم 17 لعام 2010 تخضع لمبدأ الحرية التعاقدية ومنع القانون والقضاء من التدخل فيها، وتم إقرار التسريح التعسفي من العمل، وبات العامل البسيط يواجه صاحب العمل وحيداً دون حماية.

■ أديب خالد

منع تمثيل العمال

نقابات العمال مشلولة لا حول لها ولا قوة سوى تبرير السياسات الحكومية تطبيقاً لشعار نحن والحكومة شركاء مع أن الحكومة لا تعتبرها شريكة في أي قرار تتخذه ولا تقيم وزناً للنقابات لأنها تعلم أنها عديمة التأثير، وتحوّل عمل النقابات من عمل نضالي إلى عمل خيري وإنساني عبر توزيع بعض المعونات على العمال، كل هذا يتم في ظل السيطرة الحزبية والأمنية على النقابات التي عملت وتعمل على تفريغها من مهمتها الأساسية كطرف مدافع عن حقوق العمال إلى طرف لا حول له ولا قوة سوى إصدار بطاقات التهنئة ورفع أسمى آيات الشكر للسلطة والتسبيح بحمد الحكومة وسياساتها حتى بات أعضاؤها عالة تعتاش على حساب الطبقة العاملة دون أن تقدم لها أية فائدة تذكر.

نسف القواعد الدستورية

الحقوق الدستورية التي أنصفت الطبقة العاملة وأقرت بعض الحقوق الأساسية لها مثل العدالة الاجتماعية وربط الأجور بالأسعار وحق الإضراب يجري على أرض الواقع سلبها من العمال ومنعهم من المطالبة بحقوقهم ومنع أي تحرك عمالي يسعى إلى المطالبة بحقوق العمال ولو كانت باستخدام الطرق الدستورية والقانونية كل هذا يتم بحجة عدم المساس بأمن المجتمع واستقراره ومنع المساس بهيبة الدولة ومؤسساتها، وكأنّ تحمل الفقر والجوع من الطبقة العاملة يؤسس لمجتمع سليم ومتوازن ومستقر وخال من الأزمات.

تخفيض مستمر للأجور

الأجور والرواتب في أدنى مستوياتها وهي لا تؤمن الحد الأدنى من المعيشة ولا تكفي سوى لأيام معدودة من الشهر والبدء برفع الدعم عن المواطنين تحت ستار عقلنة الدعم في مقابل ارتفاع مستمر وبشكل يومي للأسعار تارة بحجة ارتفاع الدولار وتارة التحجج بارتفاع الأسعار الغذاء العالمية ومع كل هذا يجد التجار والمستوردون والمحتكرون من يدافع عنهم وعن أرباحهم ويحمي نهبهم الذي أصبح مقوناً، كما برّر منذ يومين وزير التموين وحماية المستهلك للمستوردين أنهم يستوردون بناء على الأسعار العالمية وليس بناء على دخل المواطن ألا يعلم ذلك الوزير أن الأجور يجب أن ترتفع بمستوى الأسعار وهو ما نص عليه الدستور أم أن الدستور لا يعني سيادته لا من قريب ولا من بعيد.

قانون طوارئ إلكتروني

وأخيراً يتم دراسة مشروع قانون في مجلس الشعب لتعديل قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية ودون الدخول في تفاصيله هدفه منع انتقاد الحكومة ومسؤوليها عبر الشبكة والتي باتت متنفساً للشعب للتعبير عن غضبه من القرارات الحكومية العشوائية وفضح ممارسات قوى الفساد وقد جرمت هذه الأفعال تحت بند المساس بهيبة الدولة ومؤسساتها وإضعاف الانتماء والشعور القومي، والمساس بمكانة الدولة المالية.

ولكن ممارسات قوى الفساد والنهب وتلاعبها بسعر الصرف واحتكار استيراد المواد الأولية والغذائية ورفع أسعارها بشكل مستمر وانخفاض الرواتب والأجور لدرجة بات الجوع يهدد الملايين من السوريين وكل هذا لا يعتبر مساساً بهيبة الدولة ولا يمس كيانها، ولكن المطالبة بالحقوق والدفاع عن الفقراء وانتقاد الفساد يخل بأمن المجتمع ويهد استقرار الوطن، لذلك يجب إطباق الحصار على الفقراء ومنعهم حتى من التألّم والأنين.

الأجور والرواتب في أدنى مستوياتها وهي لا تؤمن الحد الأدنى من المعيشة ولا تكفي سوى لأيام معدودة من الشهر

المرأة العاملة في عيدها

الاحتفال بيوم المرأة العالمي جاء عقب عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي عقد في باريس عام 1945 وكان أول احتفال عالمي بيوم المرأة العالمي ويرجع اليوم العالمي للمرأة على إثر إضرابات العاملات النسائية التي حدثت في الولايات المتحدة.

■ نبيل عكام

وهو ذكرى لمجزرة حدثت في 8-3-1908 في أمريكا، حيث قام أحد أصحاب مصانع النسيج بإغلاق أبواب المصنع على النساء العاملات ثم قام بحرق المصنع بسبب إضرابهنّ عن العمل داخل المصنع لتحسين أجورهن، مما أدى إلى وفاة كل النساء العاملات وعددهن ما يقارب 130 عاملة، وقد أصبح هذا اليوم رمزاً وذكرى لظلم المرأة العاملة ومعاناتها، وكان قد سبق ذلك في عام 1856 أن خرجت آلاف النساء العاملات في مظاهرات للاحتجاج في شوارع مدينة نيويورك على الظروف اللاإنسانية التي كنّ يجبرن على العمل تحتها، حيث قامت الشرطة بقمعها بطريقة وحشية لتفريق المتظاهرات إلا أن هذه المظاهرة حققت نجاحاً في دفع المسؤولين إلى طرح مشكلة المرأة العاملة على جداول الأعمال اليومية.

وفي 8 مارس 1908م عادت الآلاف من عاملات النسيج للتظاهر من جديد في شوارع مدينة نيويورك، حيث قدّر عددهم بأكثر من 15 ألف عاملة، واخترن لحركتهن الاحتجاجية تلك شعار «خبز وورود». طالبت المتظاهرات بتخفيض ساعات العمل ووقف تشغيل الأطفال ورفعن شعارات تطالب بالحقوق السياسية وعلى رأسها الحق في الانتخاب.

ولم تتبنّ منظمة الأمم المتحدة يوم الثامن من آذار عيداً عالمياً للمرأة إلا بعد سنوات عديدة، حيث وافقت على تبني تلك المناسبة في عام 1977 عندما أصدرت المنظمة الدولية قراراً يدعو دول العالم إلى اعتماد أي يوم من السنة يختارونه للاحتفال بالمرأة فقررت غالبية الدول اختيار الثامن من آذار، وتحول بالتالي هذا اليوم إلى رمز لنضال المرأة تخرج فيه النساء العاملات عبر العالم في مظاهرات للمطالبة بحقوقهن.

ومع دخول المرأة في بلادنا سوق العمل بدأت تكتشف أن العمل هو الهدف الأساسي لمحور حياتها، وكان يتغير حسب الظرف التاريخي والوضع الاقتصادي والاجتماعي من تعليم وغيره، وأصبح اليوم دور ومساهمة المرأة في عملية التنمية في أي مجتمع من المجتمعات مؤشراً للدلالة على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. لقد استطاعت المرأة العاملة السورية أن تدخل معظم القطاعات الإنتاجية منها والخدمية. وبات عمل المرأة يساهم بشكل فعّال في بناء المجتمع وتطوره اقتصادياً واجتماعياً، حتى علمياً وخاصة أن المرأة تشكل ما يزيد عن نسبة 51% من المجتمع وهذا قبل انفجار الأزمة وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.

لقد دخلت المرأة العاملة معترك حياة العمل بكل تفاصيلها من قوانين ورعاية الأمومة ورعاية الطفولة واستغلالها بأجور منخفضة وشروط وظروف عمل مجحفة بحقوقها وخاصة المرأة العاملة في القطاع الخاص. ونتيجة انفجار الأزمة وتبعاتها في البلاد فقدت العديد من العاملات أعمالهنّ، وخاصة العاملات لدى القطاع الخاص حيث ارتفع معدل نسبة البطالة في صفوف النساء، ولكن هل تم إنصاف المرأة العاملة؟

من خلال العودة إلى قوانين العمل التي تنظم علاقات العمل نجد أنها لم تفرّق بين الرجل العامل والمرأة العاملة في العمل، فكلاهما يحصلان على نفس الأجر والحوافز لذات العمل، لكن الواقع والحياة شيء آخر. إذ تعاني العاملات اللاتي يعملن وخاصة في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم الكثير من الحرمان لحقوقهم ومنها:

- تدني الأجور مقابل ساعات العمل الطويلة، وعدم استلامها هذه الأجور في مواعيدها المحددة سواء كانت شهرية أم أسبوعية
- الحرمان من الطبابة والضمان الصحي، وعدم تسجيلهن لدى مظلة التأمينات الاجتماعية
- الحرمان من الإجازات مدفوعة الأجر، والعطل الرسمية.
- العمل تحت التهديد الدائم بفقدان فرصة العمل بسبب زيادة نسبة البطالة.
- فقدان الأمن الصناعي في مكان العمل وفقدان شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية وكثرة التعرض لإصابات العمل الخطيرة منها والبسيطة. والغالبية العظمى منهن يعملن بعقود شفهية أي غير مكتوبة أو موثقة على الأقل بين العاملة ورب العمل.

الطبقة العاملة

اليمن- عمال مصافي عدن يستأنفون الإضراب

عاد عمال شركة مصافي عدن يوم الثلاثاء 8 من الشهر الجاري إلى إضرابهم عن العمل بعد تعليقه في 1/27 بهدف إعطاء الجهات المعنية مهلة من أجل حلّ قضايا العمال وتلبية مطالبهم وعبّرت النقابة في المصفاة عن استيائها من تجاهل الجهات المعنية لحقوق العمال ومستحقاتهم المشروعة التي يطالبون بها منذ عدة أعوام، وقالت النقابة في بيان لها طرقنا كل الأبواب بعد تعليق الإضراب، وأضافت لقد انتهت المهلة التي أعطيت لأجل تنفيذ المطالب العمالية، التي تقضي بضمان إعادة تشغيل المصفاة والحفاظ على أموالها، وحقوق ومستحقات العاملين فيها، وجاء في البيان، لا نريد محاضراً بل التنفيذ وضمان الاستمرار، وعلى ذلك يتم استئناف الإضراب حتى تنفيذ كافة المطالب.

المغرب- إضراب عام احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود

بدأ في المغرب إضراب عام للعاملين في قطاع النقل البري للركاب والبضائع، رفضاً لرفع أسعار الوقود، ونقل عن مصدر نقابي قوله، إن الإضراب في المغرب الذي بدأ الاثنين 8 آذار سيستمر لمدة 3 أيام، احتجاجاً على رفع أسعار الوقود، حيث وصل سعر لتر البنزين في العاصمة الدار البيضاء ما يقارب 1,4 دولاراً أمريكياً، في حين تجاوز سعر لتر الديزل دولاراً أمريكياً، قال المسؤول عن قطاع النقل بنقابة العمال، إن 75% من سائقي شاحنات نقل البضائع على مستوى المغرب يشاركون في الإضراب في المغرب، بالإضافة إلى 4 نقابات أخرى. بينما قام سائقو سيارات الأجرة بالتظاهر في مدينة طنجة، رفضاً لارتفاع أسعار الوقود.

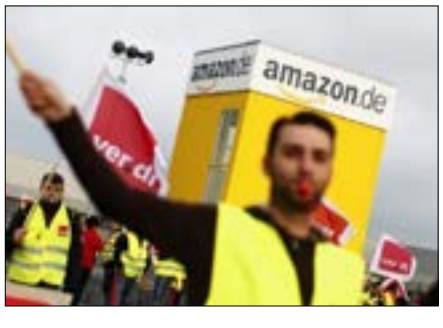

ألمانيا- عمال أمازون ينظمون إضراباً لمدة يومين

دعت نقابة التجارة في شركة فيردي إحدى أكبر النقابات العمالية في ألمانيا العاملين في ستة مستودعات أمازون في البلاد إلى الإضراب يومي الاثنين والثلاثاء الذي يتزامن مع يوم المساواة في الأجور واليوم العالمي للمرأة من أجل تحسين ظروف العمل. وتطالب النقابة أن تعترف أمازون رسمياً باتفاقيات العمل الجماعية في قطاعي البيع بالتجزئة والطلب عبر البريد، وهو طلب قدمته النقابة عدة مرات على مدار العامين الماضيين. قال قائد الإضراب في شركة فيردي يتم تجاهل الأفراد وأدائهم وظروفهم الشخصية، وأضاف، إن ضغوط العمل وضغط الأداء، هذا يؤثر بشكل خاص على أولئك الذين يعانون من أعباء إضافية خارج العمل. هؤلاء العمال غالباً من النساء

جنوب إفريقيا- إضراب من أجل الأجور في مناجم الذهب

قالت أكبر النقابات في مناجم الذهب قد أودعت إشعاراً بأن عمالها سيضربون عن العمل اعتباراً من يوم الأربعاء التاسع من الشهر الجاري بعد فشل المحادثات بشأن زيادة الأجور مع شركة سيبابي. وبعمل أكثر من 30 ألف عامل في مناجم الذهب الثلاثة التي تستثمرها شركة سيبابي. ويأتي الإخطار من اتحاد عمال المناجم واتحاد البناء والنقابة الوطنية لعمال المناجم بعد أن صوت العمال في مناجم الذهب الثلاثة في سيبابي للإضراب الأسبوع الماضي. وقال الأمين العام لاتحاد عمال المناجم: إن لم يكن هناك تقدم ولم يتغير موقف الشركة، سيستمر الإضراب من مساء الأربعاء. ونطالب بزيادة للأجور يوازي معدّل التضخم للمستهلك في جنوب إفريقيا حالياً.

في المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دير الزور

من منّا في هذه القاعة راتبه يكفيه؟

اختتمت مؤتمرات اتحاد عمال دير الزور ومكاتبه النقابية بعقد المؤتمر السنوي للاتحاد يوم الخميس 3/10 وذلك بحضور المحافظ والقيادات السياسية وأعضاء مجلس الشعب ورئيس جامعة الفرات، ومدراء الدوائر ورئيس اتحاد عمال سورية، ولا يختلف مؤتمر اتحاد عمال دير الزور عن مؤتمرات مكاتبه النقابية من حيث الشكل والمضمون إلاّ بحجم الحضور ونوعيته.

بداية نتساءل: هل ما زالت «المؤتمرات النقابية العمالية محطات للوصول إلى الهدف وطموحات العمال» كما استهل رئيس اتحاد عمال دير الزور كلمته بذلك؟ حيث غابت أهم أهداف النقابات العمالية وحقوقها، وخاصة في التعبير عن مواقفها في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أكلت الأخضر واليابس، ولا في الموقف من قوى النهب والفساد، ولا في تغييب أهم حقوقها المتعلقة بالأجور والأسعار، ولا في حقها في التعبير عن رأيها والمصادر، وخاصة حقها في الإضراب والاعتصام اللذين يكفلهما الدستور وتكفلهما القوانين، وكالعادة مطالب متكررة وكيل المديح وتحميل أسباب معاناة الطبقة العاملة والشعب للخارج، وتجاهل السياسات المحابية لقوى النهب والفساد، باستثناء مطلب خجول حول رفع الأجور لعدم تناسبها مع الأسعار.

قبل بدء المؤتمر ودخول المسؤولين، طُلب من الأعضاء الدخول بالمطالب وعدم التكرار، لضيق وقت المؤتمر، واستعرض رئيس اتحاد عمال دير الزور عمل الاتحاد ونشاطاته خلال العام، وأكد على مبدأ الاعتماد على الذات وإيجاد البدائل عن الاستيراد.

احتجاج وتبرير

تم تكريم عدد من العمال، وجرى الاحتجاج من بعض أعضاء المؤتمر بأن هناك من يستحقون التكريم ولم يتم تكريمهم، وبرر رئيس اتحاد عمال سورية ذلك بقوله: أتمنى أن نكرم جميع العمال، لكن في كل مناسبة سنكرم 10 من العمال، حتى يتم تكريم الجميع. ثم تابع المؤتمر أعماله بالمداخلات.

مداخلات مكاتب النقابات وأعضاء المؤتمر

نقابة عمال النفط: معتز الجاسم، طالب بتأمين قطع غيار لحقل التيم، وبناء مستوصف عمال، وافتتاح مدرسة لأبناء الشهداء، ورفع سقف الطعام وتفعيل الفحص الدوري، وتأمين اللباس والأحذية في الوقت المحدد، وزيادة المشتقات النفطية لأن محافظة الرقة تأخذ حصتها من دير الزور، وتخفيض سعر أسطوانة الغاز للعمال.

مهند الطالب: عبّر عن احتجاجه من تكرر عدم دعوته للمؤتمر عدة مرات، وتساءل: من منا في هذه القاعة راتبه يكفيه. نطالب بزيادة الراتب حسب تكاليف المعيشة الحالية، وطالب بزيادة باصات النقل الداخلي، وتشديد الرقابة التموينية، وتكريم العاملين في النفط في الحقول، من إدارة وعمال لأنهم يرفدون خزينة الدولة بالأموال.

حمود التيناوي: طالب بتأمين قطع غيار لحقل التيّم، وتأمين محولة وأمراس وكابلات لمدينة الميادين، ورفع قيمة الوصفة الطبية، ورفع تعويضات العاملين.

نقابة عمال البناء والإسمنت: لينا، طالبت ببناء وحدات سكنية، وتأمين جبهات عمل، والتأمين للعمال المؤقتين، ورفع سقف الراتب، وتفعيل العمل المهني، وتأمين آليات نقل للعمال.

نقابة عمال السكك الحديدية: هدى، طالبت بتثبيت العمال المؤقتين، وتحسين الوضع المعيشي.

نقابة عمال الصناعات الغذائية: معين عكلة من مؤسسة الحبوب، طالب بتشميل العاملين باللباس، وتأمين آليات لنقل الحبوب، وإلزام الأطباء والصيادلة والمخابر بالتعاقد مع مؤسسة الحبوب، وتأمين آليات للمخابز.

نقابة عمال المصارف: عبد الله العنزي، طالبت بفتح القروض للمواطنين في دير الزور، وإحداث فرع لسجل العاملين في الدولة، ورفع تسعيرة الطبابة للعاملين.

نقابة عمال الدولة والبلديات: نطالب بإعادة العاملين ممن هم بحكم المستقيل، وهل هناك نيّة لدى الحكومة لإعادتهم؟

نقابة عمال التنمية الزراعية: نطالب بتشميل كافة الحالات المرضية بالتأمين الصحي، وإنشاء معمل ألبان وأجبان، ومداجن للقطاع العام، وتزويد مديرية الزراعة بالجرارات، وزيادة الكتلة المالية للباس ومنحه لكافة الفئات، وإعادة آليات المبقرة، وتأمين بناء خاص للثانوية الزراعية، بالإضافة لمطلب مكرر بإعادة العمال المعتبرين بحكم المستقيل.

نقابة عمال الغزل والنسيج: نطالب بتأمين مقرّ لإدارة الغزل والنسيج، ومقرّ لمطحنة الفرات، ومنح العاملين المفرزين حقوقهم.

نقابة عمال الصحة: عبد الناصر الحمادة، تساءل: هل ما زال القانون 48 لعام 1980 ساري المفعول؟ وطالب بتأمين بطاقة الضمان الصحي، وإنشاء مستوصف صحي ومشفى في البوكمال لخدمة العمال والمواطنين، وحل مشكلة الرواتب فيها، حيث تكلفة النقل ذهاباً وإياباً إليها تكلف 40 ألف ليرة، وطالب أيضاً بالنظر في الرواتب، واللباس حسب الأسعار الحالية.

ردود المسؤولين

بعضها اقتصرت على التكرار السياسي، والتبرير، مع تجاهل العديد من المطالب والتي هي أبسط الحقوق الدستورية والقانونية.

محافظ دير الزور قال: نعيش مرحلة إعادة الإعمار بالتعاون مع المنظمات الدولية، مع تأمين آليات ووسائل نقل للعاملين، وبين: أن دير الزور تستهلك من الحبوب 187 طناً من القمح يومياً، ونؤمن المازوت المدعوم لسيارات النقل، وأكد: أن العمال من هم بحكم المستقيل هو بأمر من الحكومة، وممنوع إعادتهم حالياً!؟

رئيس اتحاد عمال سورية قال: سمعت مطالبكم، والهم والمطالب واحدة في كل أنحاء سورية، وتحدث عن ثورة آذار في بناء منشآت القطاع العام الذي هو ضروري كقاعدة للصمود في ظل الحصار، وأن تثبيت العاملين كان وما زال مكرمة من الرئيس بمرسوم تشريعي. وأشار إلى أن العمل في اتحاد عمال دير الزور ليس على ما يرام، والتقصير من عمال محافظة دير الزور، وأنصح بعض الناس ألاّ يسيرون في هذا الاتجاه، وأنصحهم بأن يأخذوا كوعاً على اليمين، لأن الكوع خسائره قليلة وأفضل من الاستمرار في السير فيه، وضرب مثلاً على ذلك: تجربة ما حدث في اتحاد عمال حماة، ويجب تصحيح الواقع التنظيمي وإعادة النظر فيه.

نطالب بإعادة العاملين ممن هم بحكم المستقيل، وهل هناك نيّة لدى الحكومة لإعادتهم؟ ونطالب بزيادة الراتب حسب تكاليف المعيشة الحالية

على هامش المؤتمر

هنا نتساءل أيضاً: لماذا غابت ردود مدراء الدوائر نهائياً في المؤتمر، ودون تفسير ذلك!

وهل إعادة الإعمار تقتصر على ذلك، وعلى دور المنظمات الدولية؟ كما قال السيد المحافظ، وأين دور الدولة؟ وأين إعادة إعمار البنية الاقتصادية الاجتماعية من معامل وشركات؟ وأين إعادة الإعمار لمنازل المواطنين والتعويضات لهم وتأمين الخدمات لهم؟ بدل تبليط بعض الشوارع التي بيوتها مدمرة، أو تجهيز بعض الدوّارات! وأين القطاع العام ودوره في دير الزور وكل سورية في ظل سياسات اللبرلة والخصخصة المحابية لقوى النهب والفساد، المباشرة وغير المباشرة وتهميش دور الطبقة العاملة وقياداتها النقابية في الدفاع عن حقوقها وحقوق الوطن والشعب، وحتى في حلّ قضاياها النقابية؟

كما التقت قاسيون- على هامش المؤتمر- ببعض أعضاء المؤتمر قبل انعقاده، وطرحت السؤال التالي: ماذا تتوقع من المؤتمر؟ أحدهم قال: لا شيء. وآخر قال: أنتم متابعون للمؤتمرات السابقة وتعرفون أنه لا يمكن توقع حل أية مشكلة، حتى الدخان الوطني لا يمكن حل مشكلة توفره وسعره، فكيف ببقية القضايا؟ وليس هناك سوى الوعود، وعلى الوعد يا كمون.

أما بعد المؤتمر فقد طرحت قاسيون السؤال التالي: ما رأيكم بالمؤتمر ونتائجه. أحدهم أجاب: ينطبق عليه المثل الشعبي: تيتي تيتي.. مثل ما رِحتِ جيتي.

سورية: في التأثير قصير المدى للمسألة الأوكرانية

يمر العالم بأسره في مرحلة انعطاف وتحول كبرى، تجري وقائعها المباشرة على الأرض الأوكرانية، ولكنها تمتد بآثارها إلى كل بقاع الأرض.

وإذا كانت التأثيرات الأكثر أهمية بالمعنى العام والتاريخي هي التأثيرات والمضامين السياسية والاقتصادية المتعلقة بالنظام الدولي، والمنظومة المالية، وكذا منظومة التبادل اللامتكافئ، فإنّ الجانب المتعلق بالأزمات التي يتسبب فيها الجنون الغربي المعبر عنه بالعقوبات، لا يجد له مكاناً كافياً في بحر التعليقات والتحليلات.

ما نقصده على وجه الخصوص، هي التأثيرات القصيرة المدى التي بدأت فعلاً، والتي ستزداد، خلال الأيام والأسابيع والأشهر القليلة القادمة، على مجمل الدول في العالم بالمعنى الاقتصادي، وبشكل أكبر وأكثر كارثية على الدول الأضعف والشعوب الأكثر فقراً... والشعب السوري ضمن هذا السياق هو من أشد الشعوب ضعفاً في اللحظة الراهنة بالمعنى الاقتصادي– المعاشي.

أرقام ما قبل أزمة أوكرانيا

وفقاً للأمم المتحدة، فإنّ حوالي 12 مليون سوري يعيشون في حالة انعدام الأمن الغذائي.

سجل إنتاج القمح في سورية «1045» ألف طن عام 2021 مقارنة بـ «3858» ألف طن عام 2011، و«7454» ألف طن عام 2001 «أي أنّ التراجع في الإنتاج هو ضمن خط ثابت نزولاً ابتداءً من بداية هذه الألفية.

وفقاً لدراسة حديثة للأمم المتحدة، فقد عانى 25% من الأطفال في سورية من التقزم، و46% من فقر الدم الناتج عن نقص الحديد.

انخفض الدعم الحكومي للزراعة بين 2002 و2019 من 564 مليون دولار إلى 77 مليون دولار، أي: إن الدعم للزراعة جرى تقليصه ضمن هذه الفترة من السياسات الليبرالية «وبالتدريج ومنذ ما قبل 2011 وما بعدها» بنسبة 86%...

تقلصت المساحات المزروعة بين 1998 و2019 بمقدار يقرب من 600 ألف هكتار.

بينما تدعي الحكومة أنّها «وفّرت» 1 ترليون ليرة سورية من عمليات تخفيض الدعم التي تقوم بها، فإنّ المصارف الخاصة المسجلة في بورصة دمشق، وهي 14 بنكاً، قد حققت ربحاً في عام 2021 فقط مقداره 1,1 ترليون ليرة، جرى تحصيل 48 مليار ليرة منها فقط كضرائب للدولة، بينما بالنسبة للمقدار نفسه من الأرباح في مصر مثلاً يمكن تحصيل ضريبة تصل إلى 536 مليار ليرة...

خلال عشر سنوات انخفض إجمالي الدعم الحكومي المعلن من 5,51 مليار دولار، إلى 1,53 مليار دولار، أي إنه تقلص إلى ربع ما كان عليه تقريباً.

مع بداية عام 2022، ووفقاً لمؤشر قاسيون الربعي، فإنّ وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية من 5 أفراد قد تجاوز مليوني ليرة شهرياً بينما الأجور باتت تشكل أقل من 5% من هذا الرقم، وذلك ضمن حساب تقشفي يعطي وزناً للغذاء هو 60% من إجمالي سلة الاستهلاك.

هذه الأرقام ليست إلّا جزءاً يسيراً من حجم العُسر الذي تعيشه العائلات السورية ويعيشه السوريون بشكل يومي، ناهيك عن الكهرباء والمواصلات والطبابة والتعليم والأزمات التي لا تحصر ولا تعد... والتي تسعى الحكومة ويسعى متشددو النظام والفاسدون الكبار فيه إلى إلصاقها كلها بالعقوبات، بينما يواصلون تكريس السياسات الليبرالية المتوحشة، ولا يقومون بأي إجراء جدي للتصدي للعقوبات ولإيجاد بدائل... بينما نرى اليوم الملامح الأولية لنموذج روسي في التعامل مع العقوبات يقوم على إجراءات صارمة اتجاه الاحتكارات واتجاه رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك فتح الباب أمام إمكانيات التأميم... على العكس من ذلك تماماً، في سورية وخلال السنوات الماضية، ازداد الاحتكار تمركزاً، وقل عدد السارقين والناهبين، ولكن زادت حصتهم، أي جرت عملية مركزة للنهب، وأحد مؤشراتها الأساسية هو مركزة عمليات الاستيراد والتصدير، وخاصة في المواد الأساسية، في أيد بضعة حيتان كبار، باتوا يمتصون لا دماء السوريين في الداخل فحسب، بل ودماء أبنائهم الذين في الخارج، والذين باتت تحويلاتهم المالية المتواضعة لأهاليهم مطرحاً أساسياً من مطارح النهب الداخلي...

كل الدلائل والتجارب تشير إلى أن أدوات ووسائل القمع وكمّ الأفواه الناعمة منها والخشنة لا يمكن أن تحول دون التغيير المطلوب وإن طال ذلك!

ما بعد أوكرانيا

إذا كان الوضع كذلك ما قبل الأزمة الأوكرانية، والتي دفعها الغرب بعقوباته الجنونية إلى أزمة عالمية متكاملة، ابتداءً من أسعار الطاقة والغذاء والشحن ووصولاً إلى كل الأسعار، فإنّ التأثيرات قصيرة المدى على سورية، وفي ظل التحكم الكامل كما تثبت الوقائع للفاسدين الكبار والحرامية واللصوص بالاتجاهات الأساسية للعمليات الاقتصادية في البلاد، ستكون مأساة اقتصادية اجتماعية متكاملة الأوصاف باتت تقف على عتبة باب كل بيت سوري...

بنظرة سريعة على الأسعار اليوم، فإنّ أسعار القمح في العقود الآجلة للأشهر الثلاثة المقبلة من المتوقع أن ترتفع بنسبة تصل إلى 40%. وأما أسعار النفط فقط تجاوزت فعلاً عتبة 100 دولار للبرميل، وأسعار الغاز فهي تحلق...

كذلك الأمر مع كل الخامات والمعادن بأنواعها المختلفة... وهو ما سينعكس على كل الأسعار العالمية.

بالنسبة لنا في سورية، فإنه ليس هنالك لدى أيّ عاقل أيّ أمل بأن تنحو الحكومة– وأن ينحو المتسلطون في الدولة– أي منحىً إيجابي أو تدخلي ضد التجار الكبار والحرامية لمحاولة التخفيف من الآثار المحدقة. وليس لدى أي عاقل أدنى أمل بمحاصرة محتكرين أو تدوير عجلة إنتاج أو أي إجراء إيجابي أياً يكن... بل على العكس من ذلك، فإن الناس يتوقعون أن يجري استثمار الأزمة الدولية لرفع معدلات النهب وبغض النظر عما سيجري للسوريين، حتى وإن وصل حد المجاعة الفعلية...

هذا الجانب من التأثيرات الذي قد لا يهتم كثيرون بالإضاءة عليه، يهم كل أسرة سورية من أبناء شريحة الـ 90%. ويعيد التأكيد على أنّ الأزمات الاقتصادية في سورية لا حل اقتصادياً لها، بل حلها سياسي عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254، وبما يفتح الأفق أمام تغيير جذري شامل للمنظومة القائمة، والذي لا يمكن دونه السير في حل أية مشكلة من المشكلات التي يعيشها السوريون، لا الصغيرة منها ولا الكبيرة...

ما الذي يكمن وراء استماتة «إسرائيل»

أجرينا قبل أسبوعين جولة على ما تناولته وسائل الإعلام «الإسرائيلية» حول الأحداث في أوكرانيا، في تغطيتها المكثفة للأحداث الجارية خلال الأيام الأولى من المعركة. كانت هناك فكرتان رئيسيتان نعتقد أنهما تستحقان التذكير بهما، أولاً: تقريباً كل المقالات تحدثت عن سورية في سياق تحليل الأحداث في أوكرانيا؛ وثانياً: تحاول «إسرائيل» أن تتصرف كما لو أنها دولة «طبيعية»، تعمل على موازنة علاقاتها الدولية على أساس مصالحها، وبالتالي تحاول «عدم الانحياز لأيّ من الطرفين بوضوح».

■ مركز دراسات قاسيون

في تلك المادة، ناقشنا كيف أنه كلما ازداد التناقض الغربي– الروسي، وهو أمر تسرّعه أحداث أوكرانيا بشكل كبير، فإن الهوامش التي تحاول «إسرائيل» اللعب فيها تضيق أكثر فأكثر. وذلك بطبيعة الارتباط الصميمي بين الغرب والكيان، بوصف هذا الأخير مشروعاً من المشاريع الأساسية للغرب، وذراعاً من أذرعه منذ نشأته الأولى.

في هذه المادة، سنلقي نظرة أخرى على ما قالته وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث «الإسرائيلية» خلال الأسبوعين الماضيين، وما تحمله من رسائل ومؤشرات، ليس فقط في سياق ما يحدث في أوكرانيا، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي والدولي.

ما الذي يقولونه اليوم؟

قبل ما يزيد عن أسبوع بقليل، في 4 آذار، نقل مقال في «التايمز أوف إسرائيل» عن مصدر حكومي قوله: إنه «إذا استمر الوضع في التصعيد... فإن إسرائيل ستضطر للانضمام إلى الجهود الغربية لفرض العقوبات». وبحسب ما ورد في المقال، قال مصدر حكومي آخر: «إن إدارة بايدن حتى الآن منحت «إسرائيل» مهلة، معترفة بحاجتها إلى الحفاظ على علاقات عملية مع روسيا. لكن... كلما استمرت هذه الحرب لمدة أطول، لن نتمكن بعد الآن من الجلوس على السياج. سيتعين علينا اتباع سياسة مختلفة– في الأقوال والأفعال. سيتعين علينا اختيار جانب بوضوح أكثر». ويشير المقال إلى أنه «بينما أعربت «إسرائيل» في وقت مبكر عن قلقها بشأن العملية العسكرية الروسية، تجنب رئيس الوزراء نفتالي بينيت انتقاد موسكو أو بوتين، ضمن مساعيه للحفاظ على الضوء الأخضر الذي منحه الكرملين لـ «إسرائيل» منذ فترة طويلة، مما يسمح للجيش «الإسرائيلي» بالعمل في الأجواء التي تسيطر عليها روسيا فوق سورية ضد وكلاء إيران».

في 6 آذار، أي بعد حوالي 10 أيام من بدء المعركة، بينما كانت وسائل الإعلام لا تزال تحاول أن تدرس الآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على «إسرائيل» من الصراع، تحدث مقال في «Israel Hayom» عما «إذا كانت هناك حتى فرصة لحل سلمي يرضي الطرفين، فيجب على بينيت أن يستفيد منه بشكل كامل. وإذا نجح بينيت، فسوف ينال تقديراً دولياً واحتراماً في الداخل». ولكن، وفقاً للمقال، إذا لم يحدث ذلك «فسيُنظر إلى بينيت باعتباره الزعيم الغربي الوحيد الذي يبذل قصارى جهده حتى لا يغضب بوتين، ولا ينضم إلى العقوبات والإدانات، فضلاً عن كونه الشخص الذي يعطي شرعية للنظام الروسي». يتابع المقال مشيراً إلى أنه في النهاية يجب على صنّاع السياسة «الإسرائيليين» إدراك أن «روسيا تفعل فقط ما هو مفيد لروسيا».

يجب موازنة ذلك مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لـ «إسرائيل» على الجانب الآخر– الغرب والولايات المتحدة– أي توجيه ضربة إلى «العلاقات الاستراتيجية بين «إسرائيل» والولايات المتحدة وأوروبا» وبالأساس حالياً «كل من الولايات المتحدة وأوروبا تتساءلان عما إذا كانت «إسرائيل» تريد أن تكون جزءاً من الغرب ككل على الإطلاق».

تكشف هذه الكلمات عن تصور هو أقرب إلى التمني منه إلى التخطيط؛ أي الحديث عن احتمال الوصول إلى اتفاق ما يحل الموضوع الأوكراني، وتكون «إسرائيل» وسيطاً فاعلاً فيه. وقد تبدو تحركات بينيت الكثيفة بهذا المعنى محاولة للدفع باتجاه مثل هذا السيناريو المتخيل... لكنّ الجانب الأكثر أهمية، والذي لا يقوله الإعلام والمسؤولون «الإسرائيليون» بشكل صريح، والذي يمكن معرفته من متابعة التفاصيل في أوكرانيا نفسها، هو أنّ محاولة الكيان حشر أنفه بوصفه «وسيطاً»، هي أمر أبعد من مجرد محاولة تمثيل الحياد بين الشرق والغرب اتقاءً لغضب روسيا... المسألة في جوهرها، هي أنّه بات واضحاً لكل متابعي ما يجري في أوكرانيا، الارتباط الشديد بين مجموعات باندیرا الفاشية، ومعهم زيلينسكي، وبين الصهاينة و«إسرائيل» ضمناً... من ذلك مثلاً: فيديو على يوتيوب مدته حوالي نصف ساعة أطلق قبل خمسة أيام تحت عنوان «Моржи спивают, славяне рыдают» «حيوانات الفظ تنام، والسلاف يبكون»، ويكشف هذا الفيديو بالصوت والصورة عن علاقات عميقة بين مجموعات باندیرا وبين الصهاينة، وينتهي بمقطع لمجموعة من الحاخامات اليهود في إحدى المدن الأوكرانية قبل حوالي الشهر يغنون أغنية تمجيداً لباندیرا... «باندیرا هو أحد قادة المتعصبين القوميين الأوكرانيين خلال الحرب العالمية الثانية، والذي حارب ضمن صفوف جيوش هتلر ضد السوفييت».

في 10 آذار، نشر معهد الأبحاث «الإسرائيلي» INSS تحليلاً للجوانب القانونية لـ «الغزو الروسي لأوكرانيا». وكان الاستنتاج الرئيسي: أنه «إذا كان بإمكان «إسرائيل» أن تلعب دوراً مفيداً في تسوية النزاع، فعليها أن تفعل ذلك. ومع ذلك، من المهم بالنسبة «لإسرائيل» ألا يُنظر إليها على أنها تتغاضى عن العدوان الروسي، ولو بحكم صمتها. بالإضافة إلى التكلفة الإستراتيجية لعلاقاتها مع حلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، ودعم الاتهامات الموجهة «لإسرائيل» كدولة خارجة عن القانون وعدوانية، فإن الجلوس على السياج يمكن أن يضع «إسرائيل» في الجانب الخطأ من التاريخ».

هناك بالتأكيد شعور متزايد بين المستوطنين بالقلق من الموقف الذي اتخذته «اسرائيل» والذي يبدو «محايداً» وتحديداً من قبل بينيت

هناك بالتأكيد شعور متزايد بين المستوطنين بالقلق من الموقف الذي اتخذته «اسرائيل» والذي يبدو «محايداً»، وتحديداً من قبل بينيت. في مقال نُشر في 10 آذار في «تايمز أوف إسرائيل»، يرى الكاتب: أن «محاولات بينيت للبقاء على الحياد بشأن روسيا وأوكرانيا تعني مشاكلاً «لإسرائيل» فيما يتعلق بإيران». ينتقد المقال جهود الوساطة المزعومة من قبل بينيت، بالقول: إنه «قرر محاولة التوسط في صفقة بين الدولة الغازية والنووية التي تحاول إحياء الإمبراطورية الروسية وجارتها المحاصرة والصامدة أوكرانيا– وهي الدولة التي أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه لا يحق لها أن تكون موجودة والتي يحاول سحقها الآن».

ويمضي ليقول: إنه «بينما يحاول العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة إحباط روسيا دون إشعال فتيل الحرب العالمية الثالثة، رفض بينيت بشدة الانحياز إلى أي طرف».

يشير المقال في النهاية إلى أن «إسرائيل تتمتع بمكانة فريدة إلى حد ما كحليف دافئ لكلا طرفي الصراع. لكن ليس «لإسرائيل» نفوذ فريد على بوتين بل على العكس تماماً: يتمتع بوتين بنفوذ على بينيت، والذي يسعى إلى الحفاظ على حرية «إسرائيل» في التصرف في سماء سورية». ثم يختتم بالقول: «بصرف النظر تماماً عن عدم التسامح الأخلاقي لهذا الموقف، وضوء النهار الخطير الذي يضعه بين «إسرائيل» وحلفائها الأساسيين، وخاصة الولايات المتحدة، فإن هذا يقوض حاجة «إسرائيل» الحيوية: أن يقف المجتمع الدولي جنباً إلى جنب مع أوكرانيا في مقاومة الأجندة المدمرة لقوة إقليمية تدعو للحرب، ستفعل ذات الشيء بالضبط «لإسرائيل» عندما يتعلق الأمر بإيران».

وفي مقال نشرته «التايمز أوف إسرائيل» في 11 آذار، تم التركيز على تصريحات سفير أوكرانيا في «إسرائيل»، حيث عبر فيها عن اللوم لـ «إسرائيل» على «عدم اتخاذ موقف واضح ضد روسيا» و«خوفها من موسكو». وبحسب المقال، أضاف قائلاً: «لدى روسيا

في تمثيل دور «الوسيط» في الأزمة الأوكرانية؟

بضع طائرات وأنظمة مضادة للصواريخ في سورية، وأنتم خائفون». ثم «دعا الحكومة «الإسرائيلية» إلى الانضمام إلى العقوبات التي يقودها الغرب ضد روسيا». وفقاً للمقال، تم رفض طلب من الرئيس الأوكراني للتحدث أمام الكنيست، بحجة أنه لم يكن منعقداً– وهذا أيضاً أزعج أوكرانيا، كما عبر عن ذلك سفيرها.

في اليوم التالي، أي 12 آذار، مقال آخر في «The Time of Israel» تكلم حول طلب الرئيس الأوكراني خلال إحاطة للصحفيين أن «تستضيف القدس مفاوضات بين أوكرانيا وروسيا»، وركز في طلبه على ذكر القدس بالتحديد. وفي هذا الصدد، قال سفير «إسرائيل» في أوكرانيا، والذي أشار المقال إلى أنه «عاد مؤقتاً إلى إسرائيل»، رداً على المقترح أن «فكرة عقد قمة في القدس أثيرت أيضاً سابقاً. وإذا كان بإمكانها المساهمة، أعتقد بالطبع علينا الاتفاق والمضي قدماً بالفكرة». من الجدير بالذكر هنا، أن عدة جهات إعلامية تناولت هذا الموضوع ونوهت إلى أن هذا يتطلب موافقة موسكو، ما يعني أن روسيا لم تعط جواباً «علنياً» حول فكرة عقد مفاوضات بوساطة «إسرائيلية».

ذكرت هذه المقالة أيضاً: أن «أحد كبار مستشاري زيلينسكي نفى تقريراً يفيد بأن «إسرائيل» دفعت الزعيم الأوكراني لقبول عرض من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من شأنه أن يعني تقديم كييف تنازلات كبيرة لإنهاء الغزو الروسي». جاء ذلك رداً على تقارير عن مسؤول أوكراني قال لوسائل إعلام «إسرائيلية»: إن بينيت اقترح في مكالمة هاتفية مع زيلينسكي يوم الجمعة أن يستسلم ويقبل اقتراح بوتين. ومع ذلك، قال مسؤول أوكراني في تغريدة على تويتر: «إن «إسرائيل» حثت روسيا على تقييم الأحداث بشكل أنسب». مكتب بينيت «نفى أن يكون بينيت قد طلب من زيلينسكي قبول عرض بوتين، لأن «إسرائيل» ليس لديها مثل هذا العرض».

كما انتقد وزير الدفاع الأوكراني في حسابه على فيسبوك «إسرائيل» على موقفها، قائلاً وفق مقال نشر في 12 آذار في «معاريف»: إن «إسرائيل تُظهر انفصاماً لا يمكن تفسيره وعدم الاستعداد لاختيار طرف في الحرب في أوكرانيا. سيؤدي هذا إلى زيادة عدم الثقة لسنوات عديدة، لأننا سنفوز– بلا شك– معها أو دونها».

في الوقت ذاته، يحاول لاعب إقليمي آخر، هو تركيا، الدخول في جهود الوساطة بين أوكرانيا وروسيا، وهو أمر قد يكون جزءاً من مقاربة تركيا الجديدة للمنطقة، وفقاً لمقال نُشر في 12 آذار في صحيفة «جيروزاليم بوست»، والذي يرى جزءاً من هذه المقاربة الجديدة «دفء العلاقات مع إسرائيل». يمكن ربط هذا، وفقاً للمقال، بـ «التحول في العلاقات بين «إسرائيل» وتركيا»، كما تثبت «الزيارة الأولى لأنقرة منذ 15 عاماً لرئيس «إسرائيلي» الأسبوع الماضي». ويبدو هذا النمط من التحليل سطحياً بدرجة نافرة، وينطلق من التوهمات «الإسرائيلية» بأنّ كل ما يجري في العالم يدور حول مركزٍ واحد هو «إسرائيل» نفسها؛ فتفسير محاولات تركيا الدخول للعب دور وساطة، بل والقبول النسبي لروسيا بذلك، هو أمر لا علاقة له

بالكيان، بل بمحاولات تركيا التغطية على موقفها الذي لم يسر بشكل كامل في الركب الغربي بما يخص العقوبات على الأقل، وهو ضمناً محاولة لتخفيف الضغوط الغربية على تركيا نفسها، وهو مراوغة باتت معتادة من قبل تركيا...

وبينما ركزت معظم المقالات على الموقف السياسي وانعكاساته على التموضع «الإسرائيلي» بين الغرب وروسيا، القليل جداً من المقالات تناول الجوانب الاقتصادية. تطرق مقال نُشر في 8 آذار في صحيفة «جيروزاليم بوست»، وهو مقال أقرب إلى البروباغندا الإعلامية منه إلى التحليل الاقتصادي العلمي، إلى افتراض أنه يمكن للحرب الروسية الأوكرانية أن تكون «فرصة غاز لإسرائيل»؛ إذ زعمت المقالة أنّ النقص المتزايد في الغاز الطبيعي في أوروبا، والذي يدفع الأسعار إلى الصعود بسرعة هائلة، قد يؤدي إلى إحياء «خط أنابيب EastMed» والذي تم إيقافه «بسبب نقص الدعم المالي وسحب الولايات المتحدة الدعم له في بداية هذا العام».

شبح ثورة أكتوبر يقضّ مضاجع الغرب والأوليغارشية الروسية

«الأوليغارشيا الروسية تخشى وضعاً مشابهاً لحال 1917»: هو واحد من العناوين الكثيرة التي ضجّت بها وسائل الإعلام الغربية يوم الجمعة الفائت على خلفية ما قاله أحد رجال الأوليغارشية الروسية فلاديمير بوتانين، والذي انتقد الأصوات المتعالية في روسيا التي تدعم اقتراح رئيس مجلس الوزراء ميخائيل ميشوستين بمصادرة أصول الشركات الأجنبية التي قد تغادر روسيا في إطار فرض عقوبات على الاقتصاد الروسي وإدارة هذه الشركات من خارجها. بوتانين الذي لم تشمله العقوبات الغربية، حذّر أنَّ مثل هذه المصادرات «ستعيدنا 100 سنة إلى الخلف إلى 1917. والنتيجة ستكون فقدان الثقة بروسيا دولياً من قبل المستثمرين، سنشعر بذلك لعقود لاحقة». ويتابع قائلاً: «يجب ألا نحاول إغلاقَ الأبواب بل أنْ نسعى للحفاظ على مكانة روسيا الاقتصادية في تلك الأسواق التي أمضينا وقتاً طويلاً في تربيتها».

■ د. ديمة النجار

من هو فلاديمير بوتانين؟

يحتلّ فلاديمير بوتانين المرتبة 55 بين أغنى الملياردية في العالم حسب قائمة فوربس. بدأ بوتانين بشراء جزء من شركة Norilsk Nickel للتعدين والصهر للنيكل والبلاديوم أثناء الخصخصة الإجرامية واسعة النطاق لممتلكات الشعب السوفييتي بعد الانهيار وخاصة في عهد بوريس يلتسن. تم تأسيس شركة Norilsk في عهد ستالين وكانت تدار من قبل مفوضية الشعب للشؤون الداخلية وتمت خصخصتها عام 1995 ويملك بوتانين اليوم ثلثها. جدير بالذكر أنه في بداية حزيران 2020 تعرّضت إحدى ناقلات الديزل لشركة NTEK وهي شركة بنت لـ Norilsk Nickel إلى حادثٍ أدّى لتلويث المياه في القطب الشمالي في سيبيريا. قامت مجموعات ضغط بيئية روسية، بالتعاون مع مفوضية الخدمات الفيدرالية للإشراف على الموارد الطبيعية الروسية، بمطالبة الشركة بأنّ تدفعَ طوعاً تعويضات تقدَّر بمليارَي دولار لإصلاح هذه الكارثة البيئية. رفضت الشركة ذلك وأرادت المماطلة واللعب في القضية عبر المحاكم! في لقاء عبر تطبيق زوم وبَّخَ الرئيس بوتين فلاديمير بوتانين على تعامل هذه الشركة بعدم اكتراث مع البيئة والاستهتار بضرورة تجديد منشآتها لاتّقاء كوارث من هذا النوع. خسرت الشركة القضية أمام المحكمة ودفعت المبلغ اللازم لإصلاح الأضرار.

من المعروف أنَّ السلطات السياسية التي تمتّعت بها الأوليغارشية في عهد يلتسن قد تمّ تقييدها إلى حدٍّ كبير في عهد بوتين، وهو أمرٌ تتّفقُ عليه حتى مراكز الأبحاث الغربية كذلك. إنَّ ضرورة المعركة مع هذه الأوليغارشيّات تزدادُ إلحاحاً لاستمرار بقاء روسيا كبلد، خاصةً بعد أنْ قرَّر الغرب أنْ يضعَ مصيرَها على بساط البحث مع قدوم أزمته التي قد لا يخفُّفُ من وطئتها إلا فريسةٌ ضخمة بحجم روسيا. الأوليغارشية الروسية ما زالت تسيطر على قطاعات اقتصادية هامّة من المواد الأولية، خاصةً تلك المتعلقة بالنيكل والبلاديوم والألمنيوم والأسمدة ولها مصلحة باستمرار علاقات التبادل اللامتكافئ الدولية، بأنْ تنهبَ روسيا وتبيع في السوق الغربي. هذه الأوليغارشية تدرك أنَّ أيَّ نجاحٍ لحلِّ المسألة الوطنية وحماية روسيا من الهجمة الغربية سيمرّ حتماً عبر الصراع معها وقصقصة أجنحتها وإلا ستكون الهزيمة! ومن هنا من الطبيعي أن يجافيها النوم بعد أنْ أصبحت الضرورات الوطنية في عهد أزمة الإمبريالية تضغط على حلقومها...

اللاعنف في المدارس.. استخراج الماء من الجمر

في كل شهر أو شهرين تفاجئ وزارة التربية المواطنين بنشاطاتها اللامعة، فهي لم تنقطع عن التنسيق بين مختلف المنظمات الدولية والمحلية، والغاية منها أمران أساسيان، وهما استجداء هذه المنظمات للإنفاق على التعليم، هذا إن تم إنفاقها على التعليم، والأمر الآخر هو تغطية تخلي الحكومة والوزارة عن هذه المسؤولية، وتجييرها على المجتمع الأهلي وهذه المنظمات.

■ عمار سليم

وآخر هذه اللقاءات كانت مع مؤسسة «نساء قادة» في الثاني من شهر آذار الجاري، حيث ورد الخبر على صفحة التربوية السورية، ومنه ما يلي: «التقى اليوم وزير التربية الدكتور دارم طباع رئيس مجلس الأمناء في مؤسسة نساء قادة هزار النوري، وأعضاء مجلس الأمناء؛ لإرساء مبادئ اللاعنف في المدارس، حيث أكد الوزير طباع أن الوزارة تعمل على ملف اللاعنف، وهو ضمن أولوياتها؛ من خلال تطوير المهارات الحياتية، وبناء شخصية الأبناء وتقدير الذات، والتواصل والتفاوض، والتفكير الناقد، بالإضافة إلى تطبيق المهارات الحياتية في مجال القانون..».

كما عقد مديرو التربية في المحافظات اجتماعات وورشات عمل عن مكافحة العنف في المدارس، من خلال توجيههم إلى التوعية والنشاطات المختلفة التي تهدف إلى ما مكافحة العنف.

ولنا أن نسأل المعنيين في هذا المجال، هل حاولوا أن يتقصوا أسباب العنف الذي يسود المجتمع بأسره، ومنه المدرسة، والوقوف عند أسباب تفشيه، ومعالجة الأسباب الحقيقية التي تقف خلفه؟

طبعاً هم غير معنيين إلا بطرح العنوان، ثم بعدها بعقد الاجتماعات الشكلية، والتي تنفذ مخرجاتها أيضا بشكل صوري، كالذي يعالج الأعراض ولا يتصدى لمعالجة المرض الذي يسبب الأعراض والنتائج!

العنف لا يولد إلا العنف

عندما نأتي إلى مدرسة مع معلميها، ثم نطلب منهم أساليب تربوية غير عنيفة، والابتعاد عن العنف بكل أشكاله تجاههم، فعلينا أن ندرك أن المدرسة عينة من أطياف وأسر ومجتمع كبير تسوده هذه الظاهرة الخطيرة.

فلا يمكن منطقياً أن يعيش الطلاب والمعلمون على السواء في بيئة اجتماعية يسودها العنف بكل أشكاله، ثم يأتون إلى المدرسة فتتلاشى هذه الظاهرة داخل جدران المدرسة!

فظاهرة العنف في المدارس هي امتداد وصورة لحالة عنف يتولد عن عنف أشمل في تفاصيل الحياة كلها!

الواقع الاقتصادي والعنف

الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي في المجتمع السوري عموماً هو أساس كل أمراض المجتمع، بما في ذلك ظاهرة العنف.

فالأبدان المتعبة المنهكة من ضغط المعيشة والعمل، والواقع الخدمي بالغ السوء من كهرباء ومواصلات وماء واتصالات و.. هذه الأبدان والنفوس لن تكون مستعدة لحل المشكلات ببنية عصبية ونفسية سليمة، وستكون الأسرة بالنتيجة عرضة للصدام والعنف، يبدأ من رب الأسرة وينتهي بالأطفال الذين يكتسبونه من المنزل، وكذلك في كل البيئات والبنى الاجتماعية الأخرى، عمل- مدارس- نوادي- مشجعين..

فتلبية الحاجات المادية والروحية للأفراد هي أول عامل من عوامل مكافحة العنف، إذ إن العنف الاقتصادي والمعيشي والخدمي الذي تمارسه الحكومة وحيتان الفساد تجاه المجتمع كفيل بأن يشحن المجتمع بأسره بغضب وعنف كامن، يعبر عنه كل فرد بصورة عنيفة تجاه الآخر.

فالطلاب والمعلمون والإداريون هم من أولئك المعرضين للعنف الاقتصادي والمعيشي بشكل يومي، حالهم كحال بقية الأفراد من الشرائح الاجتماعية الأخرى.

ولو سردنا أشكال العنف التي تمارسها وزارة التربية على المعلمين، مثلاً، وكل العاملين في وزارة التربية، نكاد لا ننتهي من هذا المقال، ونكتفي بالضغوطات والواجبات الملقاة على عاتقهم، وارتفاع وتيرة المحاسبة، وطبعاً كل ذلك بلا أجور!

فلا يصح أن نسمي الراتب الذي يلبي 5% من الحاجات الأساسية أجوراً.

اجتثاث العنف لا يمكن إلا ببناء مجتمع مستقر مادياً وصحياً ونفسياً وروحياً وهذا لا يكون إلا بدءاً بتغيير السياسات المنحازة والعنفية تغييراً جذرياً وعميقاً وشاملاً

أمثلة ملموسة

فكم هم المعلمون الذين اتخذت بحقهم إجراءات نقل وحسم من الراتب لأسباب كيدية، أو من شكوى صغيرة من الأهالي، لتلميع صورة عمل الوزارة أمام الناس، وكم حدث أن داهمت جولات التفتيش أبواب الصفوف وقامت بتقريع المدرس أمام التلاميذ دون إبراز بطاقاتهم، والوزارة على علم بهذا السلوك الفج، اللاأخلاقي، كل تلك الممارسات العنيفة تجاه المعلمين تضاف إلى تعرضهم لعنف الواقع المعيشي الذي تمارسه السياسات الحكومة تجاههم، وهي كفيلة بأن تجعل العنف كامناً في دواخلهم، وأن ينفجر في لحظات إرهاقهم أمام الطلاب، وهؤلاء بدورهم أيضاً يعبرون بعنف تجاه أقرانهم ومعلميهم.

فالعنف السائد والمتفشي في المجتمع هو ليس ظاهرة مسببة للأضرار، بل هو نتيجة لمجموعة أعلى من العنف تمارس على افراده جميعاً، وإذا لم تتغير السياسات القائمة على الإفقار والانحياز إلى الطبقة الناهبة وحيتان الفساد في البلاد فلن يجدي اجتماع في وزارة، وتعليمات منع الضرب في المدارس بوقف تفشي العنف، بل السبيل الوحيد هو تجفيف منابعه كما ذكرنا آنفاً.

تأثير الحرب في سورية على سلوك الأطفال لاشك أن الحرب والنزاعات المسلحة التي جرت في البلاد، وحوادث القتل والاعتقال ومشاهد الدماء على الشاشات، أثرت تأثيراً كبيراً على نفوس الأطفال والمراهقين بشكل خاص، وجعلت منهم جيلاً يعتمد على السلوك العنيف لإثبات وجوده، وهذا يتطلب عملاً طويلاً وجاداً لإخراج الأجيال إلى مرحلة مستقرة مادياً ونفسياً وروحياً ليتمكنوا من تغيير سلوكياتهم، ذات الطابع النفسي والجذر الاقتصادي المعيشي، الذي يتجه إلى العنف.

لنخلص إلى أن اجتثاث العنف من المدارس، ومن المجتمع عموماً، لا يمكن إلا ببناء مجتمع مستقر، مادياً وصحياً ونفسياً وروحياً، وهذا لا يكون إلا بدءاً بتغيير جملة السياسات المنحازة والعنفية، تغييراً جذرياً وعميقاً وشاملاً.

الغاية الأولى اللمعة الإعلامية فقط

ورد في الشهر الماضي على صفحة التربوية السورية «بدء تدريب فرق عمل من الصحة المدرسية للقيام بجلسات تثقيفية حول الصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، وأكد وزير التربية الدكتور دارم الطباع أهمية هذا العمل في بدء مرحلة جديدة ومهمة لتوعية المجتمع خاصة للمراهقين حول الصحة الإنجابية وهي مفاهيم تؤثر على حياة الشباب والشابات ومستقبلهم».

لا نعلم كيف تم دمج موضوع العنف حسب النوع الاجتماعي مع الصحة الإنجابية، وما صلته به بشكل مباشر!

وهل البنية الاجتماعية والثقافية الحالية للأطفال والمراهقين في المدارس مهيّأة لطرح مثل هذه المواضيع العميقة، وربما المترابطة بشكل أو بآخر؟

لا نعتقد إلا أنها ستثير جدلاً واسعاً وهرجاً، وستزيد الطين بلة في ظل هذا الواقع الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي والثقافي المتردي، ولكن لا بد للوزارة أن تخرج بصورة النشيط الخلّاق أمام الإعلام، وفي مواقع التواصل، على ما يبدو!

من ليس مُداناً.. هو متهم!

تصدَّر الحديث عن قانون الجرائم الإلكترونية بعض صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام مجدداً، وذلك إثر المعلومات الجديدة التي نشرتها جريدة الوطن بتاريخ 2022/3/9 عن المشروع المعد من قبل الحكومة والمرسل إلى اللجنة المشتركة والمؤلفة من لجنتي الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشؤون التشريعية والدستورية في مجلس الشعب.

■ عادل ابراهيم

فبحسب الجريدة: «إن اللجنة المشتركة والخاصة لمناقشة مشروع قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية أنهت مناقشتها للمشروع الأسبوع الماضي، ومن المتوقع أن يتم عرضه تحت قبة مجلس الشعب للتصويت عليه من أعضاء المجلس الأسبوع القادم، بعدما عدلت اللجنة العديد من المواد، وأضافت مواد أخرى لم ترد في النسخة الواردة من الحكومة، حيث تشددت اللجنة في بعض المواد المضافة وخففت من عقوبة مواد أخرى».

مواد مضافة على المشروع الحكومي

من المواد التي أضافتها اللجنة على المشروع المرسل من قبل الحكومة، بحسب الوطن، مادة تتعلق بالنيل من مكانة الدولة المالية.

فقد تضمن المشروع أنه: «يعاقب بالسجن المؤقت من أربع سنوات وحتى 15 سنة وبغرامة مالية من 5 إلى 10 ملايين ليرة سورية كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو نشر على الشبكة أخباراً تؤدي إلى زعزعة النقد وأسعار الصرف في النشرات الرسمية».

وكذلك هناك مادة مضافة تحت عنوان الجرائم الواقعة على الدستور، مضمونها: «كل من ينشر ما يسيء للدستور عبر الشبكة يعاقب بالسجن المؤقت من سبع إلى 10 سنوات».

كما أضافت اللجنة مادة متعلقة بمكافحة المخدرات الرقمية والمؤثرات العقلية، وتضمنت أنه: «يعاقب بالسجن المؤبد وبالغرامة من خمسة إلى 10 ملايين ليرة كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً على الشبكة بقصد الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية».

العبارات مطاطة ومفتوحة التأويل مجدداً

لن نتوقف عند المادة المضافة والخاصة بمكافحة المخدرات إلّا من باب وضوح التوصيف الجرمي فيها، بالمقارنة مع المواد المضافة الأخرى.

فكما هو واضح فإن مضمون المادتين، سواء تلك المتعلقة بالنيل من مكانة الدولة المالية بحسب العبارة: «كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو نشر على الشبكة أخباراً تؤدي إلى زعزعة النقد وأسعار الصرف في النشرات الرسمية»، أو عبارة: «كل من ينشر ما يسيء للدستور عبر الشبكة»، الخاصة بالجرائم الواقعة على الدستور، فكلتا العبارتين عائمتين، ويغيب عنهما التوصيف الجرمي الواضح، ما يفسح المجال للتفسير والتأويل المفتوح فيهما كيفما اتفق.

مع الإشارة إلى أن المادة المتعلقة بالنيل من هيبة الدولة تم التشدد فيها بالغرامة المالية دون تعديل مضمونها، حيث أصبحت بحسب الوطن: «يعاقب بالسجن المؤقت من ثلاث حتى خمس سنوات وبغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ليرة سورية كل من قام بإحدى وسائل تقانة المعلومات بنشر أخبار كاذبة على الشبكة من شأنها النيل من هيبة الدولة، أو المساس بالوحدة الوطنية، أو إثارة الرأي العام»، أي بقيت فضفاضة وعائمة وبعيدة عن التوصيف الجرمي الواضح، ما يعني أنها بقيت مثاراً للتأويل والتفسير أيضاً.

العبارات الفضفاضة وتقييد الحريات وكمّ الأفواه

التوصيف الجرمي الفضفاض الذي يفسح المجال للتأويل والتفسير، كحال مضمون نصوص المواد أعلاه، يتعارض مع ما يجب أن تكون عليه النصوص القانونية الجزائية، والتي يجب أن تكون واضحة وضوحاً كاملاً وبلا لبس أو غموض، وذلك لعلاقتها وتأثيرها المباشر على تقييد حرية الأفراد.

فمع مثل هذه العبارات الفضفاضة تغدو حرية الأفراد أكثر تقييداً، بل يصبح النص القانوني بحد ذاته أداة ووسيلة للضغط على الحريات الفردية المصانة افتراضاً.

فالتفسيرات والتأويلات المفتوحة لمثل هذه النصوص يمكن إسقاطها على أيّ كان، وكيفما اتفق، بسبب ما تكتنفه من الالتباس والغموض وعدم الوضوح.

فهل هذا الأمر غافل عن المختصين، سواء في الحكومة أو في لجان مجلس الشعب؟

لا نعتقد ذلك، ما يؤكد أن الغاية من مثل هذه النصوص ما هي إلا أداة للضغط ووسيلة إضافية لتقييد الحريات الفردية.

وكونها تتعلق بالنشاط الإلكتروني للأفراد، فإن ذلك يعني مزيداً من كم الأفواه بالنتيجة!

الاتهام قد يطال الجميع

في حال إقرار النصوص أعلاه على ما هي عليه من قبل مجلس الشعب، وهو ما سوف يجري غالباً، فإن كل من يتطرق للحديث عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثلاً عن ارتفاع الأسعار مقارنة مع واقع الأجور والقدرة الشرائية لليرة، أو عن سياسات تخفيض الدعم الجائرة، أو عن التضخم والسياسات المالية والنقدية، أو حتى عن أية أزمة حياتية يعاني منها «رغيف الخبز- المحروقات- الأسعار- الفساد- السوق السوداء..»، فإنه سوف يكون متهماً بموجب أحد النصوص القانونية مفتوحة التأويل أعلاه، أو بموجب غيرها من النصوص القانونية الشبيهة.

ودرءاً للاتهام، الذي قد يتحول لإدانة بكل سهولة بموجب مثل هذه النصوص، سينكفئ بعض المواطنين على أنفسهم، ممتنعين عن إبداء رأيهم حتى على مستوى استلاب أبسط حقوقهم، وهو المطلوب على ما يبدو!

فالجميع يمكن أن يكونوا متهمين، ومن السهولة تحويل الاتهام إلى إدانة بحسب الحال!

لماذا اللجوء للمزيد من كمّ الأفواه؟

ممارسات القمع وكمّ الأفواه، بالطرق الخشنة والناعمة، ليست جديدةً، فكثيراً ما يتم اللجوء إليها والاعتماد عليها، وخاصة مع ذرائع المتغيرات والمنعطفات التي تطال الحقوق والمكتسبات، أو التي تزيد من الواقع البائس والمزري للمواطنين.

كل الدلائل والتجارب تشير إلى أن أدوات ووسائل القمع وكمّ الأفواه الناعمة منها والخشنة لا يمكن أن تحول دون التغيير المطلوب وإن طال ذلك!

وعلى ما يبدو أن القادم على مستوى التعدي على الحقوق- وعلى مستوى المزيد من الإفقار والبؤس للغالبية الساحقة من المفقرين- هو أسوأ وأشدّ قتامة عليهم، لذلك تم اللجوء إلى زيادة الأدوات والوسائل القمعية الناعمة، والأسهل: أن يتم تضمينها بموجب نصوص قانونية نافذة، وصولاً لمنع هؤلاء من التعبير عن آرائهم بما يجري بحقهم بحرية، وبالتالي العمل والسعي لتغييره!

فهل سيجدي ذلك نفعاً؟

بكل اختصار، إن كل الدلائل والتجارب تشير إلى أن أدوات ووسائل القمع وكمّ الأفواه، الناعمة منها والخشنة، لا يمكن أن تحول دون التغيير المطلوب، وإن طال ذلك!

السياسات الحكومية والدستور

عند الحديث عن الجرائم الواقعة على الدستور يتبادر للذهن مباشرة جملة السياسات الطبقية الجائرة والمنحازة لمصلحة أصحاب الأرباح على حساب مصالح الغالبية من المفقرين من أصحاب الأجور، والتي تتعارض مع الكثير من مواد الدستور وتخالفه.

فالأمر لا يقتصر على ما ورد في الدستور بما يخص صيانة حرية التعبير، بالمقارنة مع بعض النصوص القانونية التي تحد وتقيد هذه الحرية، بما في ذلك نصوص المواد أعلاه مع شبيهاتها.

فالسياسات الأجرية المعمول بها تعتبر مدانة بحسب بعض مواد الدستور، والسياسات الضريبية كذلك الأمر، وسياسات التفريط بمؤسسات الدولة مخالفة، وسياسات الدعم وإنهائه تباعاً مخالفة أيضاً، وسياسات السكن والإسكان، والسياسات التعليمية والطبابة، وتراجع الخدمات وترهلها، والكثير من الممارسات الحكومية بحسب السياسات المطبقة تعتبر مخالفة للدستور، ليس تأويلاً بموجب عبارات فضفاضة، بل بموجب نصوص واضحة ولا لبس فيها متضمنة في الدستور.

فمن أولى بالاتهام والإدانة، السياسات الظالمة والمجحفة بحق البلاد والعباد، أم الغالبية المفقرة من المواطنين الذين يدفعون ضريبة موبقات هذه السياسات، مع مساعي كمّ أفواههم، وزيادة الوسائل لتحقيق ذلك ما أمكن؟!

مهمة الحكومة مراقبة توفر السلع الأساسية في السوق فقط!

وافق رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ 2022/3/2، على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة: - إيقاف التصدير لمدة شهرين فقط لكل من المواد التالية: «ثوم- بصل– بطاطا- سمنة نباتية- سمنة حيوانية- زبدة حيوانية- زيوت نباتية- بيض- زيت زيتون»- تمديد قرار منع تصدير البقوليات بكافة أنواعها وأشكالها، والاستمرار بمنع تصدير المواد التالية: «قمح- كافة المنتجات المصنوعة من القمح- معكرونة- فروج»- تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق مع وزارتي التجارة الداخلية حماية المستهلك والزراعة والإصلاح الزراعي لدراسة ومراقبة توفر السلع الأساسية في السوق المحلية.

■ عاصي اسماعيل

إن الإجراء الحكومي أعلاه، رغم أهميته، إلا أنه لن يكون كافياً لوحده لتأمين الحد الكافي من الحاجات الاستهلاكية من المعروض السلعي في الأسواق، وبالسعر المناسب، خاصة مع الاعتراف الضمني بضعف إمكانات الحكومة، التي اقتصرت مهامها الحالية على «مراقبة توفر السلع الأساسية في السوق المحلية»!

توفر السلع بغض النظر عن سعرها لا يحد من التداعيات

اللافت بالتوصية أنها ركزت على «المنتجات والمواد الغذائية الأساسية» فقط دون غيرها من المواد، ولم تشر إلى موضوعة الأسعار، رغم أهميتها، لا من قريب ولا من بعيد، وكأن توفر المواد الغذائية الأساسية، وبمعزل عن سعرها، يكفي لـ«مواجهة أية تداعيات محتملة للتطورات التي تشهدها الساحة الدولية على الوضع الاقتصادي الداخلي لتفاديها أو تقليل انعكاسها»!

فمفردات التوصية أعلاه، وبحسب صفحة الحكومة، كانت بهدف: «التعاطي مع الواقع العالمي الراهن ومواجهة أية تداعيات محتملة للتطورات التي تشهدها الساحة الدولية على الوضع الاقتصادي الداخلي لتفاديها أو تقليل انعكاسها إلى أدنى حد ممكن، وبهدف زيادة المعروض السلعي من المنتجات والمواد الغذائية الأساسية وتأمين حاجة السوق المحلية منها خلال الفترة الحالية ومن ضمنها شهر رمضان المبارك».

فهل اقتصار العمل الحكومي على «مراقبة توفر السلع الأساسية في السوق المحلية»، مع الحديث عن مكافحة الاحتكار والرقابة العرجاء على الأسعار، يحقق تفادي وتقليل تداعيات التطورات على الساحة الدولية على الوضع الاقتصادي الداخلي؟!

إرضاء أصحاب الأرباح.. والفقراء إلى الجحيم

أن يتم تكليف ثلاثة وزارات «الاقتصاد والتجارة الخارجية– التجارة الداخلية وحماية المستهلك– الزراعة والإصلاح الزراعي» من أجل العمل على مراقبة توفر السلع الغذائية الأساسية في السوق المحلية، بغض النظر عن سعرها، يعني أن المستهدف من ذلك ليس الغالبية المفقرة واحتياجاتها من هذه السلع، بل القلة الثرية الفاسدة والناهبة، القادرة على تسديد أثمان السلع في الأسواق، مهما كان سعرها.

فالمهم بالنسبة للحكومة على ما يبدو ألّا تعاني هذه القلة من الشح في المعروض السلعي في الأسواق «بما في ذلك الترفي» بنتيجة تداعيات التطورات الدولية، وليذهب الفقراء واحتياجاتهم الضرورية إلى الجحيم، وكأن التداعيات عليهم ليست ذات أهمية بالنسبة للحكومة!

بمطلق الأحوال فإن هذا التوجه بالعمل الحكومي ليس جديداً، فكل نتاج السياسات الليبرالية الطبقية المتبعة من الحكومات المتعاقبة كانت تصب بمصلحة حيتان أصحاب الأرباح وتلبية احتياجاتهم، وعلى حساب مصالح الغالبية المفقرة من أصحاب الأجور واحتياجاتهم، وكذلك على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني.

الحيتان ابتعلوا سطوة الدولة

تجدر الإشارة الى أن حيتان المال والفساد، وبمختلف تصنيفاتهم، ومن أجل الحفاظ على مصالحهم وهوامش أرباحهم الاستغلالية المرتفعة، قادرين على إجهاض أيّ إجراء حكومي وتفريغه من محتواه، وذلك لسبب بسيط أن سطوتهم وإمكاناتهم باتت أكبر من سطوة وإمكانات الدولة نفسها، بل ابتعلوا هذه السطوة، تحكماً واستغلالاً وفساداً.

وما كان لهؤلاء الحيتان أن يصلوا إلى هذه السطوة والتمكن لولا جملة السياسات الطبقية والظالمة المحابية لمصالحهم على طول الخط، والتي كان من نتائجها التخلي المتتابع والمستمر عن دور الدولة التحكمي ومهامها، ليس على مستوى حركة الأسوق وآليات عملها والتحكم بها فقط، بل وعلى مجمل العمل الاقتصادي في البلاد.

بعض نتائج التخلي عن مهام الدولة المفترضة

بعد أن فرطت الحكومات المتعاقبة بالكثير من مهام الدولة وواجباتها خلال العقود الماضية وحتى الآن، متخلية عن الكثير منها لصالح حيتان أصحاب الأرباح، كبار التجار والفاسدين وأمراء الحرب والأزمة، لم يعد لديها الإمكانات والأدوات الكافية للتحكم بعمليات الإنتاج وسلال توريد مستلزماتها، ولا بعمليات الاستيراد والتصدير للسلع والمواد، ولا بعمليات التوزيع والتسويق والبيع للسلع والمواد في السوق المحلية، ولا بمجمل الواقع الاقتصادي.

فالاعتراف الضمني أعلاه بضعف إمكانات الحكومة والمقتصر على «مراقبة توفر السلع الأساسية» «إن تم التمكن من ذلك أصلاً» لم يأت من فراغ، بل هو نتاج لجملة السياسات الطبقية المعمول بها والمستمرة حتى تاريخه، وما وصلت إليه من توحش بحق الغالبية المفقرة من أصحاب الأجور، ولمصلحة حيتان أصحاب الأرباح والفاسدين.

فمن جملة ما وصلت اليه تلك السياسات من نتائج أن القابضين على غالبية المواد والسلع في الأسواق، الغذائية وغيرها، هم قلة من كبار الحيتان، وهؤلاء متحكمون بآليات العرض والطلب في الأسوق، كماً ونوعاً وسعراً.

دون استعادة الدولة لدورها الكامل أي إنهاء السياسات الطبقية النهبوية من جذورها لا يمكن الحديث عن أي دور إيجابي مفترض للحكومة يصب بمصلحة الغالبية من السوريين

فجزء هام من السلع والمواد مستورد ومتحكم به من قبل هؤلاء.

وكذلك الإنتاج المحلي للمواد الغذائية وغيرها، بعد الضربات الموجعة التي تلقاها القطاع الإنتاجي «الزراعي والصناعي»، متحكم به من قبلهم ويصب بمصلحتهم أيضاً على مستوى التسويق المحلي والتصدير.

وكذلك الحال مع التحكم بمسارب وشبكات التهريب، الذي لم يتوقف طيلة السنوات الماضية، وما زال مستمراً ودون توقف حتى الآن.

بالإضافة طبعاً إلى تحكمهم بشبكات السوق السوداء التي تنشط مع كل أزمة تطال أية سلعة أو مادة في الأسواق.

المطلوب استعادة دور الدولة

إن إجراءات منع التصدير أعلاه، أو غيرها، لن تكون ذات جدوى وفاعلية على مستوى توفر المواد والسلع في الأسواق بما يلبي الحاجات الاستهلاكية، كماً ونوعاً وسعراً، والواقع والوقائع خير دليل على ذلك!

فبدون استعادة الدولة لدورها الكامل، ولهيبتها وسطوتها، أي إنهاء السياسات الطبقية النهبوية من جذورها، لا يمكن الحديث عن أي دور إيجابي مفترض للحكومة يصب بمصلحة الغالبية من السوريين، وبالتالي بمصلحة الاقتصاد الوطني.

وعلى سبيل المثال فإن شروط الحد الأدنى المرتبطة بالإنتاج الزراعي للسلع الغذائية الأساسية محلياً «قمح– بقوليات– لحوم– بيض– حليب ومشتقاته– بصل– ثوم– بطاطا..» وهي من أهم موارد السلع الغذائية افتراضاً، غير متوفرة أو غير كافية، ومتحكم بها من قبل حيتان المال والفساد، فكيف بالسلع الغذائية المصنعة محلياً والمرتبطة بهذا الإنتاج؟!

بعض الإجراءات الضرورية

إن مواجهة المتغيرات، أية متغيرات، والتخفيف من تداعياتها السلبية على عموم المواطنين، وليس على القلة المخملية فقط، يتطلب بالحد الأدنى ما يلي:

تصويب وتصحيح تشوهات السياسات الأجرية الظالمة المعمول بها، فبدون ذلك لا يمكن الحديث لا عن إنتاج ولا عن استهلاك، ولا عن أية دورة اقتصاد سليمة.

إعادة الاعتبار لمعامل الدولة، وتخليصها من معيقاتها ودعمها وإعادة تأهيلها، لتقوم بمهامها على المستوى الإنتاجي والاجتماعي «المواد الغذائية– السكر– الزيوت– الأسمدة– الإسمنت– الأعلاف– النسيج– الحديد– الورق..».

توفير مستلزمات الإنتاج «الزراعي والصناعي» عبر الدولة، وخاصة للمواد الغذائية الأساسية، مع إعادة الدعم لهذه المستلزمات بشكل جدي، لتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي لتخفيض أسعار المستهلك.

إعادة حصر استيراد المواد والسلع الأساسية بمؤسسات الدولة وبشكل مباشر، وليس من الباطن عبر بعض الحيتان كما هو عليه الحال.

التنظيم الجدي من قبل الدولة لآليات التحكم بسلاسل التسويق والتوزيع والبيع للمواد والسلع «المنتجة محلياً والمستوردة» في السوق المحلية، مع تشديد الرقابة الفعلية على المواصفة والسعر وهوامش الربح الرسمية.

إعادة الاعتبار وتصويب عمل مؤسسات الدولة وأذرعها في السوق المحلية «شركة محروقات– السورية للحبوب– السورية للمخابز– السورية للتجارة– الاجتماعية العسكرية– التعاونيات..» بعيداً عن هيمنة الحيتان وآليات عمل شبكات الفساد والسوق السوداء.

إعادة الدعم على المواد والسلع الأساسية، وخاصة المشتقات النفطية وحوامل الطاقة وبعض المواد الغذائية، مع توسيع وزيادة السلة الغذائية المدعومة.

الرقابة الجدية والفاعلة لمنع عمليات التهريب «من الداخل إلى الخارج وبالعكس»، أو الحد منها قدر الإمكان.

تأمين الإيرادات اللازمة لخزينة الدولة لتغطية النفقات على ما سبق من حسابات وجيوب أصحاب الأرباح والناهبين الكبار، وليس من جيوب أصحاب الأجور من المفقرين، أي إعادة النظر بالسياسات الضريبية المشوهة لتصبح أكثر عدالة.

المتغيرات الدولية وتجييرها إيجاباً

بكل اختصار إن جملة المتغيرات الدولية الناشئة، وبدلاً من اعتبارها ذريعة تهويل جديدة للانقضاض على مصالح الغالبية المفقرة، تضاف إلى ذرائع الحرب والأزمة والحصار والعقوبات، التي يتم تجييرها لتصب بمصلحة أصحاب الأرباح والفاسدين، يجب أن تكون هي نفسها مقدمة وفرصة متاحة للتخلص من هذه الذرائع ونتائجها السلبية جملة وتفصيلاً، وذلك ممكن رغم بعض الصعوبات، شريطة توفر الإرادة الجدية بما يحقق مصلحة عموم المواطنين، والمفقرين خاصة، ومصلحة الاقتصاد الوطني معاً، وهذا يوصلنا إلى نفس النتيجة أعلاه، أي تغيير جملة السياسات الليبرالية الطبقية والجائرة المتبعة جذرياً، كإجراء أولي غير كافٍ، لتجاوز بعض أزماتنا، ولمواجهة التداعيات السلبية لهذه المتغيرات.

مشفى الهلال يحرم أطباءه من الغداء!

«نزلنا اليوم عموعد الغدا قال ما في غدا اليوم أبداً، وما بيعرفوا لإيمت، ويمكن ما يكون في عشا...»!

الإهمال بدأ يزداد بشكلٍ متسارع في الفترة الأخيرة إلى أن وصل إلى الطعام وهذا مع الكثير غيره من الأسباب ما دفع ويدفع الكثير من الأطباء إلى اللجوء إلى فكرة السفر

■ رند الحسين

بهذه الكلمات قدّم الأطباء المقيمين في مشفى الهلال الأحمر شكواهم إلى إحدى الصفحات الطبّية على «فيسبوك»، أملاً في إيجاد حلّ لمشكلة الطعام المتفاقمة منذ وقت طويل، جنباً إلى جنب مع مشاكل عديدة يعاني منها هذا المشفى.

تقنين ثمّ حرمان

يقول المقيمون في المشفى بأن إلغاء الغداء جاء بعد سلسلة من عمليات التقنين للطعام، بدايةً كانت مع البيض– بحجة ارتفاع أسعاره– ومن ثمّ الشاي.

يقول أحد الأطباء المقيمين لقاسيون: «الفطور عبارة عن نصف ملعقة لبنة، وعدد قليل من حبّات الزيتون المر والذي لم نكن نأكله لشدّة مراره، والقليل من المربّى الذي اختفى هو الآخر من الوجبات في الآونة الأخيرة، وجميع الوجبات بشكل عام قليلة ولا يمكنك طلب المزيد، باختصار «الأكل ما بيشبّع صوص»، أما وجبات الغداء فكانت بمعظمها تخلو من اللحوم، وإن صار «معجزة» وقدموا طعاماً يحوي لحوماً، تكون كمية اللحم مجهرية».

ولكن يبدو أن المشكلة ليست في الكمّ فقط، بل في النوع وجودة الطعام المقدّم!

يتابع الطبيب: «أكلة المقلوبة مثلاً كانت عبارة عن قشر باذنجان مع أرز «عم يقرط»، الكبسة كذلك الأمر، والطعم غير مستساغ في الكثير من الوجبات المقدّمة، وكلّ ذلك كان منذ فترة، أما الوضع الحالي فقد تجاوز السوء بمراحل.

فالتقنين لم يطل الطعام كحق فقط بل أدواته كذلك! فاختفت الملاعق وتم إخبارنا بأن نجلب ملاعقنا بأنفسنا، ثمّ وبحجة عدم توفّر مادة الغاز، اقتصرت وجبات الطعام على التناوب بين الأرز والبرغل مع لبن ممدّد بالماء، وصولاً إلى حرماننا من وجبة الغداء بشكلٍ مطلق!»

البحث عن بديل

ورد ضمن الشكوى المقدّمة حول الطعام في المشفى، شكوى ضمنية حول تأخر صرف الرواتب من مديرية الصحة للأطباء المقيمين في ثلاثة الشهور الأولى من الاختصاص، وهذا وعلى ما يبدو شيء روتيني يحدث مع جميع الأطباء في بداية اختصاصهم، ولكن التأخر في صرف الرواتب في ظلّ أزمة الطعام زاد الطين بلّة بالنسبة إلى هؤلاء الأطباء، والمشكلة حقيقةً في أنّ الرواتب التي يتقاضاها الأطباء المقيمون زهيدة إلى درجة لا يمكنّها تحمّل مصروف الطعام وحده، في حال قرّر الطبيب اللجوء إلى الطعام الجاهز، وهذا ما دفع العديد من الأطباء للبحث عن أعمال أخرى خارج المشفى، كالعمل في شركات الأدوية أو ما شابه، وهو ما يستنزف طاقة الطبيب ويشغله عن تعلّم مهنته بشكل جيّد، ولا سيّما ضمن ظروف العمل والتعليم المتردية أصلاً في المشفى.

فقد كشف أحد الأطباء المقيمين في المشفى لقاسيون عن عدم وجود تحاليل أو إيكو إسعافي أو تصوير طبقي محوري إسعافي، غالباً، ولأسباب عديدة، لا يخلو بعضها من أوجه الفساد.

ويقول الطبيب: «تقريباً بعد الدوام الإداري ما في شي شغّال».

سياسات تطفيش بالجملة

ما سبق هو غيضٌ من فيض مما يعانيه الأطباء المقيمون في المشافي عموماً «التابعة لوزارة التعليم العالي والتابعة لوزارة الصحة»، مع بعض الاختلافات النسبية بينهما، فالإهمال الموجود أصلاً بدأ يزداد بشكل متسارع في الفترة الأخيرة إلى أنّ وصل إلى الطعام، وهذا مع الكثير من الأسباب الأخرى ما دفع ويدفع الكثير من الأطباء «المقيمين وغير المقيمين» أو الممرضين، وغيرهم من أصحاب الاختصاصات الطبية، إلى اللجوء إلى فكرة السفر كحلّ لسوء الأوضاع في القطّاع التعليمي الطبّي، وفي القطاع الصحي عموماً، ما يعني مزيداً من الاستنزاف في كوادر هذا القطاع، ومزيداً من تردّي الوضع في القطّاع الصحي، والمزيد من معاناة الشعب السوري بالنتيجة.

وكل ذلك يرتبط عملياً بسببين رئيسيين، الأول هو الأجور المجحفة والمتدنية جداً، في هذا القطاع أو غيره من القطاعات الأخرى، والثاني هو الاستمرار بسياسات تخفيض الإنفاق العام، بما في ذلك على القطاع الصحي رغم أهميته، وما بين هذا وذاك من أوجه تقصير ولا مبالاة وإهمال وفساد و...

أكثر من نصف الشعب السوري

يواجه القطاع الصحي السوري أزمات ومشاكل مزمنة تنعكس نقصاً في توافر الخدمات الصحية وجودتها في جميع أنحاء البلاد. فبالتوازي مع عدم القدرة على تحديد الآثار الحقيقية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا في البلاد في ظل غياب الأرقام الحكومية الموثوقة حول الإصابات والوفيات، يتواصل التعطل في الخدمات والنظم الصحية، لا بسبب انتشار الفيروس وظروف الأزمة السورية فحسب، بل ولسبب أساسي يعود إلى تراجع الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة الذي لم ينفك يتقلّص بشكلٍ متواصل ومتسارع.

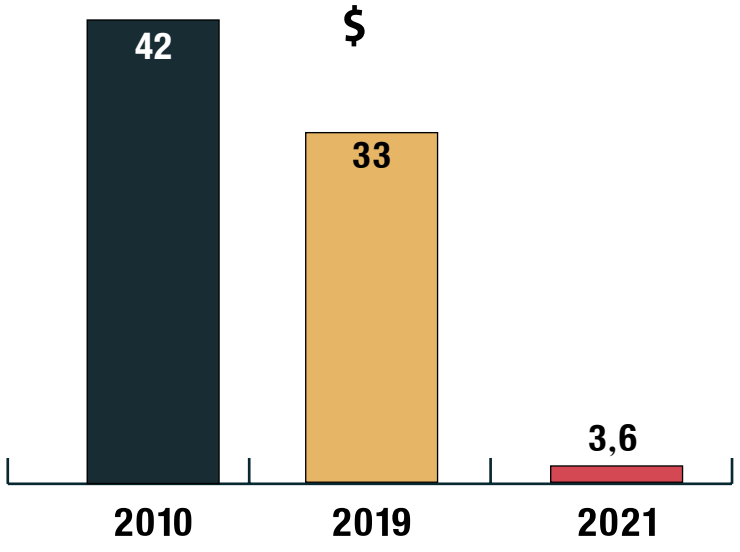

■ قاسيون

على امتداد العام الماضي، تراكبت مجموعة من العوامل التي أدت إلى مفاقمة تعطل الخدمات الصحية في البلاد، فإلى جانب جائحة كورونا، أدت الحوادث الأمنية التي وقعت – بشكلٍ خاص في شمال شرق وشمال غرب وجنوب البلاد– إلى خروج العديد من المرافق الصحية الإضافية عن الخدمة، وكذلك إلى نزوح ما يقدّر بحوالي 140,000 مواطن سوري بحاجة إلى خدمات صحية.

ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن خمسة محافظات سورية «هي الرقة ودير الزور وحماة وحمص وريف دمشق» هي المحافظات التي تحتوي على أكبر عدد من النواحي التي تعتبر من المناطق الأكثر خطورة على الصعيد الصحي.

جائحة كورونا واستحقاق اللقاحات

حتى شهر شباط الماضي، بلغ إجمالي عدد اللقاحات التي تسلمتها سورية من خلال مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد–19 «كوفاكس» 8,352,740 جرعة، بالإضافة إلى 2,713,640 جرعة تسلمتها سورية من خلال الاتفاقيات الثنائية.

وتكفي هذه المخصصات مجتمعة لتغطية حوالي 38% من السكان. وفي المستقبل القريب، من المتوقع أن تتسلم البلاد ما يقارب 3,7 مليون جرعة من اللقاحات من خلال كوفاكس، وهي كافية لتغطية 18,2% إضافيين من السكان.

12,2 مليون محتاج للمساعدة الصحية

لا يحتاج التردي الحاصل في قطاع الصحة إلى إثباتات كثيرة، حيث تكفي الإشارة إلى أن ما يقارب 12,2 مليون من أصل 21,7 مليون مواطن سوري تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2022، أي أن أكثر من نصف الشعب السوري «54%» بات بحاجة إلى مساعدة صحية.

ومن بين هؤلاء، هنالك 6 ملايين إناث «بنسبة 49%»، و6,2 مليون ذكر «51%». أما الأطفال، فلا تقل نسبتهم عن 44% من إجمالي المحتاجين. ومن أصل 12,2 مليون، هنالك ما لا يقل عن 3,4 مليون مواطن «28%» من أصحاب الإعاقات.

المحافظات الأكثر تضرراً

حسب تقديرات الأمم المتحدة، أظهرت محافظات الحسكة والرقة والسويداء ودير الزور قدرات صحية أقل، حيث تعاني المحافظات بقدرٍ أعلى من حيث تكاليف الصحة وتوافرها.

غير أن الواقع الصحي في باقي المحافظات ليس أفضل حالاً، حيث تعاني المدن ذات الكثافة السكانية العالية من النقص المتنامي في إمدادات المياه النظيفة، وهو ما فاقم خطر الإصابة بالأمراض المعدية، فضلاً عن أوقات الانتظار الطويلة في المرافق الصحية التي ارتفعت بشكلٍ ملحوظ خلال العام الفائت.

تقديرات الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في 2021 لم تتجاوز 31,7% من تقديرات الإنفاق ذاته في عام 2011

الإنفاق الحكومي في 2021 ثلث الإنفاق في 2011

رغم التصريحات الرسمية التي لم تنفك تمنّن الشعب السوري بالإنفاق الحكومي على قطاع الصحة. إلا أن خلف أرقام الإنفاق المتزايدة «بالليرة السورية» تكمن الحقيقة الماثلة في تراجع الإنفاق بشكلٍ حاد إذا ما قدرناه بالدولار.

فصحيح أن الإنفاق التقديري للحكومة على قطاع الصحة «الإنفاق التقديري يعني الاعتمادات التي تخصصها الحكومة في موازنتها لإنفاقها على القطاع، لكن هذا الإنفاق ليس إنفاقاً فعلياً، بل الإنفاق الفعلي هو فقط الموجود في حسابات قطع الموازنة التي لم يتم إصدارها منذ أعوام» قد زاد من 11 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 38 مليار في 2015 ثم إلى 99 مليار خلال العام الفائت 2021.

بات يحتاج مساعدة صحية

حصة الصحة من الموازنة العامة للدولة

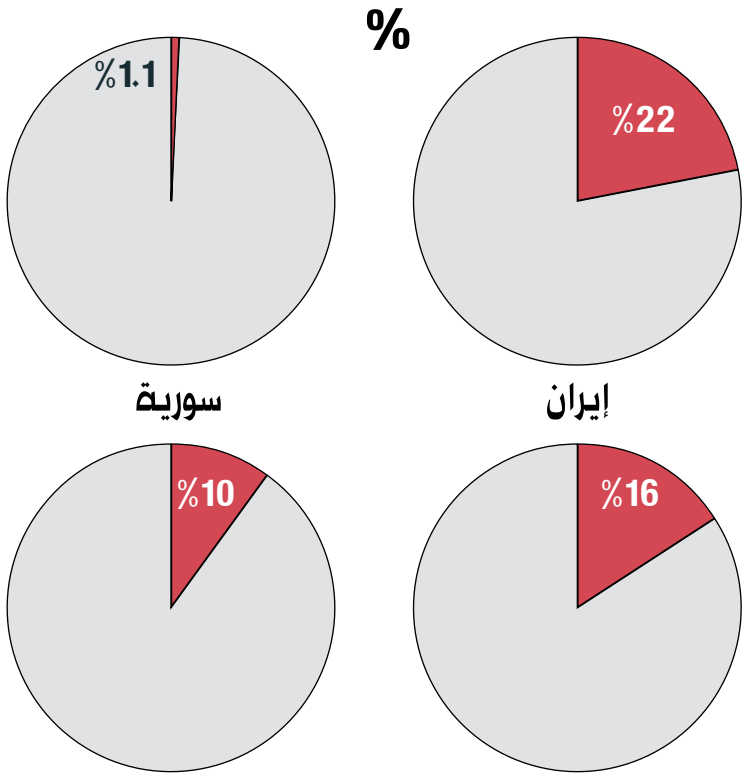

الإنفاق «التقديري» الحكومي على قطاع الصحة

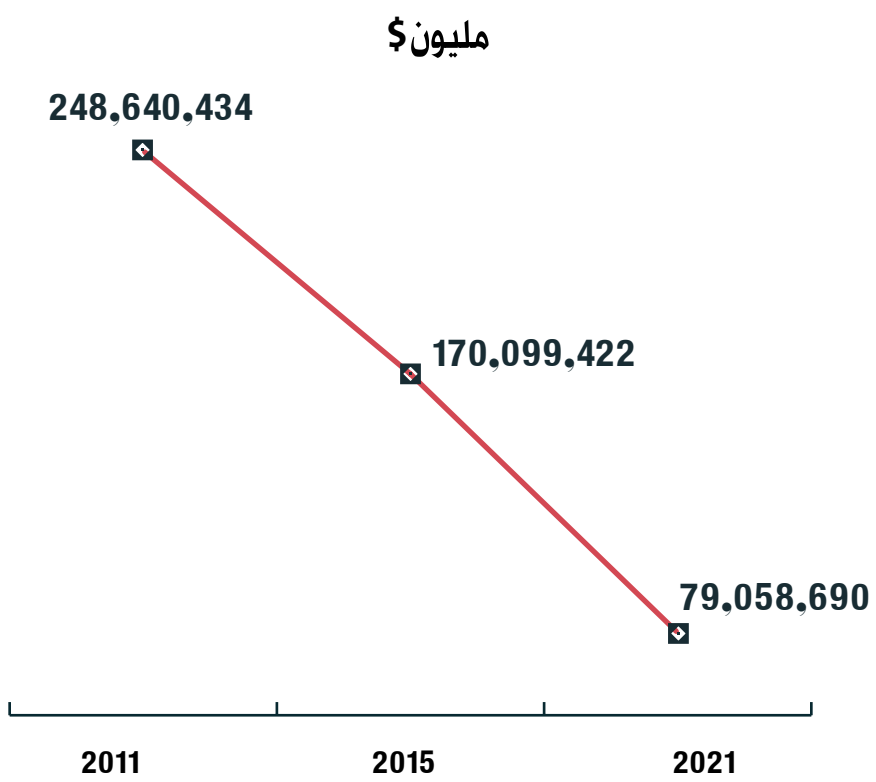

لكن تقديرات الإنفاق ذاتها كانت تتقلّص إذا ما قومناها بالدولار «حسب سعر الصرف لدى مصرف سورية المركزي» حيث انخفضت تقديرات الإنفاق من 248 مليون دولار في 2011، إلى 170 مليون في 2015، ثم شهدت انخفاضاً حاداً في عام 2021 إذ لم تتجاوز 80 مليون دولار. ما يعني أن تقديرات الإنفاق في 2021 لم تتجاوز 31,7% من تقديرات الإنفاق في 2011.

حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة: انخفاض كارثي

تقدّر الأمم المتحدة عدد سكان سورية بحوالي 21,7 مليون نسمة. وبتقسيم المبلغ الذي رصدته الحكومة لإنفاقه تقديرياً في موازنتها للعام 2021، أي 79,058,690 مليون دولار على عدد السكان، بإمكاننا تبيّن الحصة السنوية للفرد السوري من تقديرات الإنفاق الحكومي على الصحة.

وبهذه الطريقة، فإن حصة الفرد الواحد من الصحة حسب موازنة 2021 تبلغ ما يقارب 3,6 دولار سنوياً! وهي حصة كارثية لن نقارنها بدول أخرى حتى لا تبدو الأرقام فلكية «يبلغ الوسطي العالمي حوالي 554 دولار سنوياً»، بل سنكتفي بمقارنتها مع بيانات العام 2019 حين كانت حصة الفرد السوري من الصحة 33 دولاراً سنوياً، وكذلك ببيانات العام 2010، حين كانت الحصة 42 دولار سنوياً.

بكلام آخر، فإن حصة الفرد السوري من تقديرات الإنفاق الحكومي على الصحة في عام 2021 بأكمله تقارب حصة الفرد خلال شهرٍ واحد من عام 2019! أي أن الحصة شهدت تراجعاً بنسبة 89% خلال عامين فقط.

النقص الحاد يعمّ القطاع

كما ذكرنا سابقاً، فإن التراجع على صعيد القطاع الصحي لم يبدأ مع انفجار الأزمة في البلاد، بل هو سابق لها، ونظرة سريعة على واقع الأرقام لدى المكتب المركزي للإحصاء كفيلة بإثبات ذلك، حيث انخفض عدد المشافي الحكومية في سورية من 150 مشفى في عام 2002 إلى 113 مشفى في عام 2019.

وفوق ذلك، فقدت البلاد ما يقارب 10 آلاف سرير مشفى حكومي خلال الفترة ذاتها، حيث انخفض عدد أسرّة المشافي الحكومية من 30,094 سرير في 2002 إلى 20,994 في 2019.

أخيراً، تبقى الإشارة إلى أن حصة قطاع الصحة السوري عموماً من تقديرات الموازنة السورية هي بالأصل حصة استثنائية بالنظر إلى قلتها، حيث لا تعادل نفقات الصحة سوى 1,1% من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة لعام 2021، وهي نسبة منخفضة تاريخياً في البلاد، حيث لم تتجاوز 6,8% موازنة العام 2019، و7,5% في موازنة العام 2003.

أما بالمقارنة مع دول أخرى، فتخصص الدول وسطياً نسبة 15% من موازناتها للإنفاق على قطاع الصحة، وبحسب تقديرات سابقة لقاسيون، تصل هذه النسبة في إيران إلى 22%، وفي تركيا تبلغ 10%، أما في الاتحاد الأوروبي فتقارب 16% من مخصصات الإنفاق الحكومي.

12.2 مليون

12,2 مليون من أصل 21,7 مليون مواطن سوري تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2022.

6.0 مليون

أنثى سورية تقدّر الأمم المتحدة أنها بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2022، من أصل 12.2 مليون مواطن.

3.4 مليون

هنالك ما لا يقل عن 3.4 مليون مواطن سوري ممن هم بحاجة إلى مساعدة صحية من ذوي الإعاقات الصحية.

6.2 مليون

ذكر سوري تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2022، من أصل 12.2 مليون مواطن.

%54.0

هي نسبة المواطنين السوريين الذين تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية خلال العام الحالي 2022.

%44.0

هي نسبة الأطفال السوريين الذين تقدّر الأمم المتحدة أنهم بحاجة إلى مساعدة صحية من أصل 12.2 مليون مواطن

الأزمة الحادة لهيمنة

في أوائل عام 2020، دفع «الاندفاع نحو النقد» - في سوق وزارة الخزانة الأمريكية- البنك الاحتياطي الفدرالي إلى إعادة إطلاق خطوط السواب بالدولار Swap Lines «الاتفاق بين الفدرالي الأمريكي وعدد من البنوك المركزية يخولهم إصدار الدولار بكميات يحددها الفدرالي» في منتصف شهر آذار. تمّ وضع الترتيبات الأولى لهذه الخطوط في أعقاب الانهيار المالي العالمي في 2008 من قبل الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، حيث يتم تزويد خمسة بنوك مركزية رئيسية بالدولار بشكل دائم. لكن مع زعزعة الوباء للأسواق المالية، تمّ تمديد السواب بشكل مؤقت ليشمل 9 بنوك مركزيّة. أمّا البنوك المركزية التي لم تحظَ بحقوق السواب، تمّ منحها عوضاً عن ذلك أحقيّة الوصول إلى اتفاقيّة إعادة الشراء FIMA الجديدة الخاصة بالسلطات النقدية الأجنبية والدولية التابعة للاحتياطي الفدرالي، والتي سمحت لهم بتبادل سندات الخزانة الأمريكية مقابل الدولار، كبديل عن فعل ذلك في السوق المفتوحة.

■ منى علي
ترجمة: قاسيون

سلطت أزمة فيروس كورونا الضوء على التفاوتات الصارخة في القدرة على التمويل في جميع أنحاء العالم. بلغ الإعفاء النقدي والمالي خُمس إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، و6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأصغر، و2% فقط من الناتج المحلي للدول الأفقر. الانتعاش الذي حدث في الاقتصاد الأمريكي سببه تحفيزه بأكثر من 5 ترليون دولار، الأمر غير المتاح للاقتصادات الأصغر دون اقتراض. في 2021، كان نصيب الفرد من النمو في الاقتصادات منخفضة الدخل هو عُشر نصيبه في الاقتصادات المتقدمة، ما أدّى لظهور مسارات متباينة بشكل صارخ للانتعاش الاقتصادي. وبسبب السيطرة المالية الهرمية الدولية المفروضة على الدول الفقيرة، وخاصة الخاضعة مالياً، أدّى تراكم الدَّين العام إلى التخلّف عن سداد الديون، وظهرت عواقبه الكارثية على هذه الدول.

الخطيئة الكبرى... من جديد

المشكلة في الأزمات المالية التي يكون للدولار الصبغة المهيمنة فيها أنّها تتغيّر باستمرار، لكنّها تقوم بتغيّرها بترسيخ التسلسل الهرمي لرأس المال. شهدت بلدان «نادي الأثرياء» الممنوحة خطوط سواب، استقراراً في عمْلاتها بشكل أسرع من تلك التي لم يتمّ منحها ذلك. اتسمت مرحلة ما بعد الانهيار المالي 2008 بالهيمنة الحادة للدولار: فقد تمّ ربط ظروف الحركة العالمية بتحركات الدولار. في مرحلة النمو المقترنة بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، يغرق الاقتصاد العالمي في السيولة– ممّا يدفع الائتمان والتجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. لكن الجانب السلبي أنّ رفع قيمة الدولار يتزامن مع تشديد شروط الائتمان، وانخفاض التجارة والاستثمار. ليس لارتفاع أسعار العملات الرئيسية الأخرى نفس التأثير المعاكس على اقتصادات السوق الصاعدة. اقتصادات السوق الناشئة التي يُهيمن الدولار على ديونها، معرضة أكثر لوقوعها في أزمات مصرفية. لقد تمّ ربط الاقتصاد العالمي بنظام الدولار الهشّ الذي يفضّل الأثرياء لدرجة أكبر ممّا يُعتقد.

في أعقاب أزمات الديون السيادية الأوروبية، عززت البنوك غير الأوروبية والمؤسسات المالية الأخرى التزاماتها الدولارية. تمّ دفع النمو الائتماني بشكل متزايد من خلال سوق السندات، ليتسع حضور الدولار أكثر. إصدار السندات المقومة بالدولار كبير بشكل خاص في الأسواق الناشئة. في الوقت الذي تضاعف فيه الاستثمار في الأسهم في الأسواق الصاعدة في العقد الماضي، تضاعف معه استثمار صناديق السندات في اقتصادات السوق الناشئة أربعة أضعاف.

تستمرّ الاقتصادات المتقدمة في كونها مصادر مهمة للتمويل في الاقتصادات الناشئة ولأنّ الدولار لا يزال هو العملة الرئيسية في الاقتراض والاستثمار دولياً

تمّ تجاهل «الخطيئة الأصلية» – وهي عدم قدرة الدول ذات السيادة على الاقتراض بعمْلتها بسبب وضعها النقدي الثانوي– على مدى العقدين الماضيين. حاولت الاقتصادات النامية بناء أسواق ديونها المقومة بالعملة المحلية. يتم تحويل 90% من السندات السيادية في الأسواق الناشئة إلى سندات بالعملة المحلية مدعومة بالأصول الوطنية السيادية. بسبب العائدات الحقيقية السلبية في الشمال العالمي، باتت سندات الأصول هذه مرغوبة من قبل المستثمرين الأجانب. وفقاً لذلك، يمتلك الأجانب خُمس السندات السيادية المرتبطة بالأصول الوطنية في دول اقتصادات السوق الناشئة.

لكنّ إصدار السندات بالعملات المحلية دون أصول لم يجنّب الأسواق الناشئة من الخطيئة الكبرى. بل على العكس من ذلك، فهم يواجهون اليوم نسخة من «تكرار الخطيئة الكبرى»: الحساسية الحادة لأسواق سندات العملات المحلية لدورة الدولار المعولم، حيث يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى تضخيم عمليات البيع المكثفة. تثبت هجرة رأس المال من البلدان النامية في ربيع 2020 مدى عدم الثقة بالسندات المقومة بالعملات المحلية.

تستمرّ الاقتصادات المتقدمة في كونها مصادر مهمة للتمويل في الاقتصادات الناشئة. ولأنّ الدولار لا يزال هو العملة الرئيسية في الاقتراض والاستثمار دولياً، يعدّ ناقلاً مهيمناً للتقلبات المالية إلى بلدان الجنوب العالمي. ساعد التيسير النقدي لمجلس الاحتياطي الفدرالي في عام 2020 «انخفض مؤشر الدولار بنحو 7% في ذلك العام» في تحفيز مستويات قياسية من الاقتراض على مستوى العالم. في عام 2020، قفز الدَّين العالمي إلى 226 ترليون دولار بشكل غير مسبوق. جاءت أكثر من نصف الزيادة في هذا الاقتراض من القطاع العام. بلغت إصدارات الديون السيادية 58 ترليون دولار، منها 44 ترليون دولار صدرت عن الاقتصادات المتقدمة، والبقيّة من الأسواق الناشئة. أدّت نفقات الرعاية الصحية والنفقات الاجتماعية المرتبطة بالوباء إلى زيادة الاقتراض في الاقتصادات المنخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة الثلث مقارنة بمستويات ما قبل الوباء.

الأولوية للديون

أدّى تشديد بنك الاحتياطي الفدرالي النقدي في الآونة الأخيرة، من خلال تخفيض مشتريات الأصول، إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد في بلدان الجنوب العالمي. في هذا السياق عندما يصل إصدار الديون السيادية المقومة بالعملات الأجنبية في اقتصادات السوق الناشئة، والخاضعة في حكمها للقانون الأجنبي إلى هذا المستوى القياسي، يصبح الأمر مثيراً للقلق بشكل خاص. اعتباراً من كانون الأول 2021، بلغت قيمة سندات الدَّين الدولية الممتازة 27.6 ترليون دولار، ونصفها يهيمن عليها الدولار.

يتم إصدار ما يعرف «بالسندات الأوروبية» أو السندات الأجنبية خارج السوق المحلية من أجل جذب المستثمرين الأجانب. تشكّل السندات الحكومية أكثر من نصف السندات المقيمة بالدولار، والتي تصدر في الأسواق الناشئة «بينما تقلّ نسبة القطاع العام في الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من الخمس». ترتفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة في محاولة لتثبيت توقعات التضخم في محاولة لإرضاء المستثمرين الأجانب.

ومع ازدحام صناديق الاستثمار التي تسعى للحصول على عوائد– فعوائد السندات المرتفعة تجعل سداد الديون أكثر تكلفة. مع أكوام الديون هذه– أصبحت موازنات الاقتصادات الناشئة التي تواجه عدم تطابق بين آجال الاستحقاق والبيئة التي تكون فيها أسعار الفائدة أعلى من النمو، عرضة بشكل

الدولار على القروض

متزايد للصدمات الاقتصادية. يمكننا أخذ مثال: سريلانكا المدينة بقرابة ثلث ديونها لدائنين خاصين أجانب، وهي من الدول الكثيرة التي تقف على شفا التأخر عن سداد ديونها السيادية، حيث لم يتبقَ لديها سوى 3 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية، بينما سددت منذ فترة قريبة جداً سندات بقيمة 500 مليون دولار. يضطرّ مواطنو سريلانكا بسبب سدادها لهذه الديون لتحمّل انقطاع التيار الكهربائي الذي تفرضه الحكومة، والتضخم عُشرَي المعدل.

وكما هي العادة، فلم تختلف توصيات صندوق النقد الدولي عن المعتاد في إطار «سياسته المتكاملة» في 2020، حيث أوصى بأن تتحمل الاقتصادات الناشئة تخفيضات أكثر حدة، وأعمق لقيمة عملاتها، لدرء أزمة ميزان المدفوعات. هذه أداة كلاسيكية في مجموعة أدوات الاقتصادات الناشئة، لكن في الحقيقة لم يكن تخفيض قيمة العملة المحلية فعالاً من قبل. ذلك أنّ إصدار الفواتير بالدولار في التجارة العالمية، متشابك بشكل لا يمكن فصله مع الاقتراض بالدولار من قبل الكيانات المنخرطة في سلاسل التوريد العالمية.

بالنسبة للعديد من المصدّرين في الاقتصادات الناشئة، يتمّ احتساب التكاليف «من الواردات ومن القروض» والإيرادات «عائدات التصدير» بالدولار. هؤلاء مدمجون بشكل كلي في شبكة الاعتماد المفرط على الدولار، ولا يمكنهم الاستفادة من تخفيض قيمة العملة المحلية كاستراتيجية تنافسية. علاوة على ذلك، الاعتماد على التغيرات في الأسعار وسعر الصرف كأدوات امتصاص للصدمات مسألة خطرة، خاصة في حالة التخفيضات الكبيرة وغير المتوقعة في قيمة العملة.

مأزق إعادة هيكلة الديون

إنّ دور الدولار كعِملة للاحتياطي الدولي معروف. إنّ التكوين المعقّد متعدد المستويات لهيمنة الدولار اليوم لا يجب أن يكون محلّ تقدير، خاصة إذا ما علمنا أنّ تنظيم الديون التي يهيمن عليها الدولار يتم تضخيمها بسبب دور الدولار العالمي. الكارثة التي يفرضها تقويم الديون بالدولار، تعني تهديد الأصول الوطنية ووضعها في مخاطر الاستيلاء عليها من الدائنين والمستثمرين الأجانب. الاقتصادات الناشئة مضطرّة للجوء إلى الاقتراض بالدولار، أو إصدار السندات الوطنية بالدولار، بهدف جذب المستثمرين والمدينين.

إنّ ازدهار الدول الفقيرة محدود بسبب افتقارها إلى الاستقلال المالي والنقدي، حيث تعيش تحت وطأة نظام الدولار العالمي. توقفت الجهود المبذولة لإعادة هيكلة الديون السيادية وفقاً لمبادرة تعليق خدمات الديون DSSI. في ختام فترة تعليق الديون في نهاية عام 2021، كانت 60% من البلدان منخفضة الدخل معرضة لمخاطر مرتفعة، أو إنّها بالفعل قد دخلت ضمن ضائقة الديون. في نهاية الفترة، كان نجاح المبادرة محدوداً. إنّ المخاوف من تأثير مبادرة تعليق الديون بشكل سلبي على التصنيفات الائتمانية للديون السيادية، عنت بأنّ 42 دولة من أصل 73 دولة قد تأهلت للحصول على تخفيف شروط ديون. إنّ الإطار المشترك الجديد لمجموعة العشرين لإعادة هيكلة الديون أضيق نطاقاً حتّى من المبادرة: فالأعمال المتعلقة بالديون مفتوحة لم تشمل إلا دولاً ذات معايير شديدة «فقط تشاد وإثيوبيا وزامبيا»، وحتّى هذه لم تحرز تقدماً في المفاوضات على إعادة هيكلة الديون.

على الرغم من الصدمة غير المسبوقة التي شكلها الوباء للاقتصاد العالمي– وعلى النقيض من الإجراءات الدراماتيكية للبنوك المركزية– فاستجابة المقرضين متعددي الأطراف، مثل: صندوق النقد الدولي، كانت فاترة بشكل ملحوظ. لقد استغرق الأمر حتى آب 2021، أي بعد مرور أكثر من 15 شهر من بداية الأزمة، حتى يتمكن صندوق النقد الدولي من توزيع أكثر من عُشر قوته النقدية. من أصل 650 مليار دولار من إصدارات صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة العام الماضي، تمّ تخصيص 21 مليار دولار فقط بشكل مباشر للبلدان منخفضة الدخل. لوضع هذا في سياق مفهوم يسمح لنا بالمقارنة، فالمبلغ الذي دفعته حكومات الاقتصادات النامية إلى حاملي السندات في عام 2020 قد وصل إلى 194 مليار دولار.

لن تكون تخفيضات الديون الصادرة عن الدائنين السياديين كافية لدرء حالات التخلف عن السداد في الاقتصادات الناشئة

يتم تدوين أكثر الديون السيادية الدولية في قانون ولاية نيويورك الأمريكية، وأقلّ من النصف محكومة بقوانين إنكلترا وويلز. أكثر من 70% من الديون السيادية الدولية يهيمن عليها الدولار. أكثر من 90% من السندات السيادية التي أصدرتها دول مؤهلة لمبادرة تعليق خدمات الديون يحكمها القانون الإنكليزي. لن تكون تخفيضات الديون الصادرة عن الدائنين السياديين كافية لدرء حالات التخلف عن السداد في الاقتصادات الناشئة. يمثّل الدائنون الثنائيون فقط ثلث المدفوعات المستحقة على البلدان المؤهلة لمبادرة تعليق الديون. يملك القطاع الخاص أكثر من ثلث السندات السيادية الأجنبية الصادرة من الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك شركات إدارة الأصول وصناديق التحوّط. إنّ اقتصاداً عالمياً أكثر استدامة بحاجة موازنة قدرة المستثمرين مع قدرات السداد لدى المقترضين.

تحتاج موجات تخفيف الديون من إعادة هيكلة الديون غير المنظمة آلية عالمية لإعادة هيكلة الديون السيادية. لا توجد حتّى آلية تشبه قانون «إفلاس» للديون السيادية. ففي حين أنّ هكذا قانون موجود من الناحية النظرية كي يمنح الحكومات السيادية مرونة أكبر، إلّا أنّه من الناحية العملية يؤدي إلى مفاوضات مخصصة غير متكافئة على الإطلاق، يكون فيها للدائنين من القطاع الخاص من الشمال العالمي اليد العليا على الدوام. ظهرت مجموعة كبيرة من الآليات الإبداعية عبر البحوث القانونية والاقتصادية لتغيير هذا الخلل.

حلول بسيطة متاحة

بالنظر إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي واسع النطاق الذي واجه الجنوب العالمي، بدلاً من إعادة التفاوض على الديون الثنائية الباهظة، والتي تستغرق وقتاً طويلاً، والتي لا يمكن للاقتصادات التي أصابها الإجهاد المالي تحملها في ظلّ الوباء والأزمات الاقتصادية التالية، حان الوقت لتفعيل مبدأ «الضرورة الاقتصادية» بسبب ظروف قاهرة خارجية. يملك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القدرة على سنّ درع مناعة ملزم قانوناً لجميع الدول والكيانات لحماية أصول الدول المدينة– كما فعل في الماضي لحماية الأصول النفطية العراقية من المصادرة. يمكن لمثل هذا الحل أن يعفي الأصول الوطنية السيادية الهامة للدول المدينة من استخدامها لسداد الديون.

جادلت الباحثة القانونية كاترينا بيستور، بأنّ القانون هو الذي يفرض على الدول أن تقع في الأزمات في سبيل سداد الديون المقومة بالدولار، ولهذا فمن أجل ضمان إنعاش الأسواق والاقتصادات التي تمرّ بالأزمات، فالحلّ هو تعليق هذا القانون. المشكلة أنّ مثل هذا النوع من «المرونة القانونية» اللازمة لحماية الأسواق الوطنية حكر على الاقتصادات والمؤسسات القوية مالياً. يمكن توسيع ما سمته بيستور «بالمرونة القانونية» من قمّة النظام المالي العالمي إلى أطرافه. تقول بيستور: إنّ هذا أمرٌ أخلاقيّ يحتاج تنفيذه إلى إرادة سياسية من أجل تقديم مصالح الشعوب الفقيرة على الربح الذي يذهب بمعظمه إلى جيوب المؤسسات الخاصة التي تملك الديون. ينطبق الأمر ذاته على حقوق الملكية الفكرية التي يجب تعليقها من أجل حماية الحياة البشرية، وتقديمها على ربح الشركات.

لن تغني هذه الحلول البسيطة عن الحلّ الأساسي للمشكلة: إيجاد آليات بديلة لهيمنة الدولار على أسواق السندات والاقتراض العالمي. إنّ كتيّب «اللعبة» النيوليبرالي الذي تعتمده المؤسسات المالية في توصياتها للدول المدينة، سيعني بأنّ تتحوّل هذه الدول إلى فاشلة اقتصادياً، وأن ترزح بشكل كبير تحت أعباء الديون فيتمّ شلّ حركتها وقدرتها على تحقيق نمو يخدم شعوبها. سيخدم أيّ نمو تحققه سداد الديون الدولارية. وفي حال عدم سداد الديون، ستكون الأصول الوطنية السيادية عرضة للتضحية بها في سبيل سداد الديون. لكن وفي الطريق لتثبيت آليات بديلة للقروض والاستثمارات المهيمن عليها دولارياً، تعليق قوانين السداد، وكذلك قوانين الملكيّة الفكرية التي تمنع البلدان الفقيرة من تصنيع اللقاحات على سبيل المثال، سيكون ذا أثر كبير في توليد الاستقرار في الاقتصادات الناشئة. بغير ذلك، سيتعيّن على الاقتصاد العالمي أن يتوقع كارثة لن يكون قادراً على الصمود أمامها.

■ بتصرّف عن:
Dominance Dollar Acute
A legal theory of finance

أبحاث أمريكية لاستخدام الطيور كأسلحة بيولوجية منذ 1963!

سلّطت ورقة علمية تأريخية منشورة عام 2001 الضوء على تفاصيل تتعلّق بتمويل البنتاغون لمعهد الأبحاث الأمريكي «سميثسونيان» بين عامَي 1963 و1970 عبر «منحة من الجيش الأمريكي لمراقبة أنماط هجرة الطيور البحرية في وسط المحيط الهادئ». وتنوّه الورقة بأنّ الفترة نفسها تميزت بدراسات حول كيفية نشر «أنظمة إيصال / نواقل» للأسلحة البيولوجية بوصفها جزءاً من حقيبة الأبحاث لكل من وكالة المخابرات المركزية CIA و«الفيلق الكيميائي»، ومن أشهرها تطوير «أجهزة غير قابلة للتمييز وتحفز العوامل الميكروبية» إلى جانب «استخدام الحشرات وعوامل عضوية أخرى».

■ * روي ماكلويد
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

قام برنامج المسح البيولوجي للمحيط الهادئ POBSP وعلى مدى ست سنوات بجمع كمية هائلة من البيانات من المناطق حول المحيط غير المعروفة للعلم سابقاً، والتي يصعب على المدنيين الوصولَ إليها. وفي عام 1969، وفقاً للورقة «أصبح البرنامج متورطاً في جدل واتهامات بسبب قبول المؤسسة تلقي الأموال من الجيش، الأمر الذي ينتهك قواعد عملها الناظمة لتلقي الأموال الحكومية ونشر الأبحاث. وأشارت التحقيقات إلى عدد من العلاقات غير المبرّرة بين برنامج المسح البيولوجي POBSP والجيش، وتزامنت مع فترة نشاط مكثّف في اختبار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية». كما وأشارت الورقة إلى «خلل شديد الإشكالية بين العلم والسرّية إبّان ذروة الحرب الباردة» ونوّهت إلى أنّ «الكشف التدريجي عنها يثير أسئلة ذات صلة معاصرة تنتظر إجابات معاصرة».

وتشير الورقة إلى أنّ الطيور المدروسة كانت ضمن جغرافية شملت «سلاسل هاواي ولين وفينيكس، ومجموعات غيلبرت ومارشال، وجزر بيكر وهولاند، وجزيرة ويك، وشولز الفرنسية، وجزيرة ساند في جونستون أتول، وهي اليوم موقع محرقة الأسلحة الكيميائية الرئيسية في أمريكا» وتضيف بأنّ «الوصول إلى المنطقة باهظ ومحدود ويقتصر على المصالح التجارية والدبلوماسية الأكثر حصرية، ويحتاج إلى تنسيق عسكري وبحري كبير ولا يزال كذلك حتى الآن».

انطلاق الأبحاث السرّية على الطيور

في البداية، كان مَقرّ البرنامج المذكور، هو مكتب الباحث الرئيسي فيه الدكتور فيليب همفري في متحف التاريخ الطبيعي في واشنطن. ولكن غالباً ما كان همفري ينشغل بأعمال أخرى- بما فيها مشروعٌ بتمويل روكفلر لدراسة الفيروسات في مجموعات الطيور الموجودة في بيليم في البرازيل- فكان ينوب عنه عالِم الطبيعة تشارلز إيلي. وأعطي المشروع الأساسي اسماً رمزياً هو «سطوع النجم»STARBRIGHT وطُلبَ من علماء الطبيعة المجنّدين فيه تتبّع «الظروف الفيزيائية والبيولوجية المتغيرة موسمياً للبيئة المحيطية». وتقول الورقة بأنّ «السجلات تشير إلى محاولات علماء الطبيعة معرفة الدافع العسكري لجمع هذه البيانات ولكن بلا جدوى» كما تمّ التشديد الأمني عليهم للحفاظ على السرّية، وتؤكد ذلك مذكّرة لنائب مدير المشروع تشارلز إيلي جاء فيها بأنّه «يجب على جميع المعنيين توخّي الحذر في مناقشة المشروع مع أشخاص من الخارج؛ فلا أحد يريد أن يوصَف بأنه خَطَرٌ أمنيّ نتيجةً لمحادثة خرقاء... يكفي أن يعرف رجالنا أنهم يؤمّنون البيانات الخاصة بشعبة الطيور».

واعتباراً من نيسان 1964، كان يتم استدعاء موظّفي المشروع إلى قاعدة فورت ديتريك العسكرية في ميريلاند، ويتم حقنهم بلقاحات خاصة، قيل لهم إنها لحمايتهم من الإصابة بالأمراض في مناطق الاختبار، لكن لم يتم إخبار أحد منهم بماهية تلك «الأمراض». وفي منطقة Kaneohe، مثلاً، طُلب من الموظفين إطعام البعوض على الطيور التي تم أسرها، ثم جمع عينات من أمصال دم الطيور، وإرسالها إلى فورت ديتريك، دون تقديم أيّ تفسير، ودون نشر أيّة تفاصيل في الصحافة العلمية، حيث إنه وفقاً لإيلي «شعرت وكالة التمويل أن المشروع سرّي وأنّ أيّ منشور سيوفّر معلومات لأعدائنا الحقيقيين أو المتخيّلين» وتم إقناع شديدي الفضول منهم بالتزام السرية لأنّها أبحاث «لا مثيل لها على الإطلاق في تاريخ علم الطيور».

تضمّن البرنامج عمليات «تطويق»- وضع علامات أو عصابات على الطيور- وجمع أكثر من 400 ألف طائر بحلول 1965، و750 ألف طائر آخر بحلول 1968. وشملت أنواعاً مثل طيور «الأخبل» ذات الجسم الكبير والمناقير الكبيرة المفلطحة والأقدام القصيرة، وطيور «الفرقاط الكبير» التي تعيش بمناطق المحيط الهادي إضافة إلى روسيا والصين وشرقي إفريقيا، وغيرها من الأنواع، وكان لافتاً أنّ الورقة سجّلت الملاحظة التالية: «أظهرت العديد من هذه الطيور الرائعة مرونةً بالتواصل مع البشر». وتقول في ملاحظة أخرى «في جزر مارشال مثلاً، بدت الطيور أقلّ تأثراً بالتجارب النووية والصاروخية ممّا كان متوقعاً».

جرى إطعام البعوض على الطيور المأسورة وإرسال عينات من أمصالها إلى فورت ديتريك دون تفسير أو نشر

الطيور وغيرها كنواقل لأسلحة بيولوجية

تؤكّد الورقة أنه خلال الفترة نفسها لمشروع أبحاث الطيور الأمريكي المذكور، أجريت دراسات عن «أنظمة إيصال» متنوعة للأسلحة البيولوجية. واستخدم علماء البرنامج المسمّى MK-ULTRA حيوانات مدرّبة «موجَّهة» لأغراض هجومية محتملة، كاستمرار لسلسلة أبحاث تعود إلى الحرب العالمية الثانية على الأقل. وقدّمت وكالة المخابرات المركزية «تسهيلات للمرور من التطبيقات الدفاعية إلى الهجومية».

وتقول الورقة: «ما لم تظهر أدلة معاكسة، يمكن وضع افتراضات معينة. أولاً، يمكننا تخمين أن العقد DA 18-064 قد أبرم في الواقع من قبل «الفيلق الكيميائي» للجيش في Fort Detrick والذي شارك في اختبار الأسلحة البيولوجية منذ 1942 على الأقل. وأنه من بين ما درسه طريقةُ انتقال الأمراض النادرة المنقولة والمحتضنة في دم الطيور والثدييات، وكذلك التي تنتقل عن طريق البعوض والقرّاد. حيث أُخذت عينات الدم لتحديد الأمراض المنقولة، في حين يساعد الربط مع بيانات الإصابة بالأمراض في مواقع مختلفة، في تحديد تحرّكات حاملي المرض. كان هذا هو الجانب «الدفاعي»». أما بالنسبة للجانب «الهجومي» فتتابع الورقة: «هناك احتمال أن تنقل الطيور المهاجرة السموم إلى أراضي العدو. ولا يزال الدليل العلمي على إمكانية القيام بذلك- أو القيام به بشكل موثوق- يمثّل مشكلة. لكن العلاقة الوثيقة بين البحث «الدفاعي» و«الهجومي» حقيقة ثابتة؛ فبعد الحرب العالمية الثانية، شاركت فورت ديتريك في رعاية دراسات حول «الأسلحة الجرثومية» المحتملة مع وزارة الزراعة، ودائرة الصحة العامة والهيئة الطبية للجيش. وفي عام 1959، اتخذ العمل صورة هجومية، عندما صدرت تعليمات لرئيس قسم المواد الكيميائية بإعداد خمسة برامج عامة لتطوير أسلحة مضادة للمحاصيل. وكرّست إدارة كينيدي 4 مليارات دولار للبحوث الأساسية حول مجموعة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الهجومية. وفي أواسط الستينيّات عندما بدأ التعاقد مع معهد سميثسونيان، كانت فورت ديتريك مركزاً لشبكة من عقود البحث والتطوير المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي أبرمت مع 300 جامعة ومعهد بحث وشركة».

منذ العام 1952 تم تأسيس بيئة أمنية خاصة من أجل «صيانة وتقييم وموازنة أنظمة النشر البيولوجية والكيميائية للاستعداد التشغيلي» مع إنتاج مخزونات من العوامل المميتة، بما فيها الفيروسات الحيوانية. وواصل البرنامج المسمّى MK-NAOMI عمل برنامج MK-ULTRA، ماضياً قُدماً بالمشروع السرّي الذي بدأه Allen Dulles أثناء الحرب الكورية لأبحاث العقاقير التي تعدّل السلوك للاستخدام الهجومي المحتمل. ومنذ أواخر الخمسينات، عمل كيميائيون بتمويل CIA على دراسة السموم الطبيعية في جنوب المحيط الهادئ والأمازون، فأضافوها إلى ترسانتهم البيولوجية. وبحلول الستينات، كان لدى الولايات المتحدة ما لا يقل عن 10 أسلحة بيولوجية مختلفة متاحة للاستخدام، بما فيها مخزون البوتولينوس، وجراثيم العنقوديات، والذيفانات السمية المعوية، وجراثيم مرض البروسيلات، وكذلك «فيروس التهاب الدماغ والنخاع الخَيلي الفنزويلي» VEE والذي يمكنه شلّ حركة الإنسان لمدة 2 إلى 5 أيام.

■ * روي ماكلويد، باحث في التاريخ من جامعة سدني الأسترالية- من ورقته المنشورة عام 2001 بعنوان «حصرياً من أجل الطيور: العلم والجيش وبرنامج المسح البيولوجي للمحيط الهادئ التابع لمعهد سميثسونيان 1963-1970». في مجلة «تاريخ البيولوجيا» التي تطبع في هولندا «العدد 34: ص315-352».

الولايات المتحدة تحمّل روسيا مسؤولية ما خلّفته عقوباتها وتستجدي النفط الفنزويلي

مع استمرار تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، فقدت كل أدوات ضغطها السياسي والعسكري وأخيراً الاقتصادي متمثلاً بالعقوبات التي تفرضها كل حين، لدرجة أن عقوباتها على الآخرين باتت تؤثر سلباً عليها وعلى حلفائها بالدرجة الأولى، بينما تدفع الدول المفروضة عليها إلى تنمية اقتصادها داخلياً، وتوسيع تجارتها مع دول أخرى، وأكثر من ذلك، بعملات أخرى.

■ ملاذ سعد

من جملة العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة مؤخراً على روسيا إثر عمليتها العسكرية في أوكرانيا ما يتعلق بالنفط والغاز وتجارتهما، مما حدّ من تصدير النفط الروسي خارجياً وبشكل أساسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي تستورد عادةً قرابة 700 ألف برميل من النفط الروسي يومياً، لترتفع إثر ذلك أسعار المشتقات النفطية، مثل: البنزين والمازوت/ الديزل، وليرافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم في البلاد التي تشهد أساساً تسارعاً في ارتفاع معدلات التضخم.

أعلنت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين عن توقعاتها بأن معدلات التضخم ستستمر بالارتفاع حتى نهاية العام الجاري، وكانت قد أظهرت بيانات وزارة العمل الأمريكية، أن مستوى التضخم في الولايات المتحدة قد وصل خلال شهر شباط الماضي إلى أعلى مستوى له منذ 40 عاماً «1982»، وبسبب التوترات الاقتصادية هذه خرج الرئيس الأمريكي جو بايدن محملاً ما يجري إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قائلاً: «المسؤولية عن التضخم يتحملها فلاديمير بوتين إلى حد كبير... الديمقراطيون ليسوا من خلق هذه المشكلة. بل بوتين» معتبراً أن العقوبات «توجه ضربة مدمرة للاقتصاد الروسي» في حين أن من يعاني آلاماً اقتصادية متزايدة بسببها هي الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بنقص مواد الطاقة من الغاز والمشتقات النفطية، والارتفاع غير المسبوق بأسعارها، حيث وصل سعر ليتر الديزل في الولايات المتحدة إلى 1,26 دولار في 7 آذار مقارنةً بـ 0,94 في 10 كانون الثاني.

الاستيراد من فنزويلا

إثر هذه التطورات زار وفد أمريكي فنزويلا وعقد اجتماعاً مع مسؤولين في الحكومة الفنزويلية من بينهم الرئيس نيكولاس مادورو، ووفقاً للناطقة باسم البيت الأبيض جين بساكي، فإن «هدف الرحلة التي قام بها مسؤولون في الإدارة إلى فنزويلا، هو مناقشة مجموعة من القضايا، بما فيها الطاقة وأمن الطاقة»، ما يثير السخرية أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قامت في عام 2019 بفرض حزمة عقوبات على فنزويلا، من بينها كان منعها من تداول نفطها الخام الذي يمثل قرابة 96% من إيرادات البلاد، لتذكر صحيفة نيويورك تايمز الآن أن زيارة الأمريكيين لكراكاس مرتبطة باهتمام واشنطن باستئناف استيراد النفط من فنزويلا عوضاً عن الكميات التي كانت تشتريها من روسيا.

وأعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بعد ذلك، أن بلاده ستزيد من إنتاجها النفطي حتى مليوني برميل يومياً خلال العام الجاري.

وصرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس «أكدنا أننا سنعيد النظر في بعض النقاط من سياسة العقوبات» على فنزويلا بشروط متعلقة بتقدم المفاوضات بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة، في المقابل صرح وزير الخارجية الفنزويلي فيليكس بلاسينثيا «آمل أن يحترم الأمريكان سيادة وشرعية حكومتي.. الرئيس نيكولاس مادورو هو الرئيس الوحيد والشرعي للحكومة الفنزويلية، ويمكننا تحقيق الكثير في مجال تجارة النفط من خلال إقناعهم باحترامه» مشيراً إلى أن فنزويلا ليست هي من طردت شركات النفط الأمريكية، وإنما الأخيرة اتخذت قراراً بالمغادرة.

يرى بعض المحللين أن الخطى الأمريكية الجديدة تجاه فنزويلا تهدف بجزء منها إلى استمالة كاراكاس نحوها بالضد من روسيا، متناسين أن التحرك الأمريكي هذا يأتي بلحظة ضعف كبير وجوع شديد للنفط، وبطبيعة الحال، فإن تجارة النفط مع الولايات المتحدة تصب بمصلحة فنزويلا دون أن يؤثر ذلك بأي شكل من الأشكال على علاقتها مع روسيا، بل وأكثر من ذلك فقد أبدت الخارجية الفنزويلية استعدادها «للدخول في حوار سلمي» مع الاتحاد الأوروبي، وطالبت «برفع العقوبات القسرية عنها أحادية الجانب»، لكن كان لتصريح آخر لبلاسينثيا بقوله «نحن حلفاء حقيقيون للحكومة الروسية» إشارة إلى انتباه كراكاس لهذا الجانب، وتأكيداً منها بنسف هذه الأوهام الغربية... فضلاً عن أن تجارة النفط الفنزويلي سواء مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تهدئة الأوضاع واستقرارها وإن بالحد الأدنى، ريثما تعاود موسكو نشاطها التجاري مع أوروبا مستقبلاً، وهو ما يتوافق مع المصلحة الروسية.

قام دونالد ترامب بمهاجمة بايدن إزاء مواقفه حول أوكرانيا معتبراً أنه بات يتوسل النفط من الدول الأخرى بعد تخليه عن الطاقة الروسية

الأصداء داخلياً

يؤدي هذا التخبط الأمريكي إلى ارتفاع حالة عدم الرضا الاجتماعي لدى الشعب الأمريكي من جهة، ويزيد من حدة الانقسام داخل الإدارة، ويرفع من منسوب التوترات داخل البلاد.

وبإشارة على هذا الوضع، قام الرئيس السابق دونالد ترامب بمهاجمة بايدن إزاء مواقفه حول أوكرانيا، وما ينتجه ذلك، معتبراً أنه بات يتوسل النفط من الدول الأخرى بعد تخليه عن الطاقة الروسية، حيث قال خلال تجمع حاشد لمناصريه في ولاية كارولينا يوم السبت: «الآن بايدن يزحف حول العالم راكعاً على ركبتيه ويتوسل الرحمة من السعودية وإيران وفنزويلا»، منتقداً عرقلة بايدن لإنتاج النفط والغاز الطبيعي الأمريكي قائلاً: «لا أحد بهذا الغباء ... العالم كله يضحك على الولايات المتحدة».

وقال ترامب خلال التجمع أيضاً: «قد نضطر إلى التحرك مرة أخرى»، بإيحاء منه إلى الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، معتبراً أنه يجب على الجمهوريين اغتنام الفرصة والربح بانتخابات التجديد النصفي لمجلس النواب التي ستجري بعد 8 أشهر.

يبدو أن كل ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية، وكيفما فعلته، على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي لا يؤدي إلّا إلى تسارع شدة الأزمة والتوترات داخلها، في المقابل، فإنها تدفع الدول المستهدفة بعقوباتها إلى تنمية وتقوية اقتصاداتها داخلياً وتنمية علاقاتها مع حلفائها دولياً، مما يثبت عملياً، وبشكل متسارع، موازين القوى الجديدة وعلاقاتها.

«كيف يمكنني أن أكون نازياً؟» زيلينسكي يسأل ونحن نجيب!

يرى البعض، أن الحديث عن «النازية الجديدة» ما هو إلا جزء من الدعاية الروسية لتبرير دخولها الحرب في أوكرانيا، وتبدو هذه الرواية مغرية حقاً لأنها تكفي لاستنهاض مشاعر مدفونة في صدور كل من عانى من الحركات الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يدفع البعض للتشكيك بصدق هذه الرواية واعتبارها جزءاً من «البروباغندا الروسية»!

■ علاء ابوفرّاج

يمكننا تقديم إجابة بسيطة قبل الوقوف عند بعض نقاط هذه المسألة، وتلك الإجابة لن تكون إلّا أن الحركة النازية الجديدة في أوكرانيا ليست بالطبع من بنات أفكار «ماكينة الدعاية الروسية» بل هي نتيجة لظروف خاصة حرصت الاستخبارات الأمريكية على تغذيتها والاستفادة منها.

التاريخ ذلك الحاضر بيننا

يعلم الجميع أن انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يحمل هدوءاً مستداماً في كوكبنا، فسيناريوهات الحرب الباردة «التي جرى تصويرها بأحسن الأحوال بوصفها صراعاً أعمى بين القوى النووية» شكّلت سيناريوهات سوداء وقصص رعب حقيقية لسكان هذا الكوكب، وخصوصاً بعد أن بات واضحاً أن السلاح الذي سيستخدم في أي صدام بين القوى العظمى لن يكون إلّا سلاحاً نووياً، ذلك السلاح الذي بات مكدساً بما يكفي لتدمير الأرض عدة مرات! لكن إلى جانب الحرب الباردة التي سيطرت أخبارها على وسائل الإعلام وحازت الجزء الأكبر من الأضواء، كان تجري تحت الطاولة عملية طويلة ومركزة لإعادة كتابة تاريخ الحرب التي انتهت لتوها، والتي لا يزال بعض من شهدها يعيشون بيننا! وكان الغرض من هذه العملية، هو إعادة تلميع بعض النازيين الذين سيوكل إليهم لاحقاً إتمام ما فشلت فيه ألمانيا النازية.

واليوم، بعد أن رُفعت السرية عن كثير من الوثائق الأمريكية التي تعود لفترة ما بعد الحرب العالمية، بات بإمكاننا النظر بشكل مفصل إلى الحالة الأوكرانية، والتي تطورت فيها بالفعل الجماعات «النازية الجديدة» ولكن ما يثير الانتباه حقاً، هو أن هذه الجماعات لم تعد مجرّد جماعات متطرفة تقوم ببعض الأعمال التخريبية، بل باتت جزءاً وازناً في القرار السياسي الأوكراني، وبات مقاتلوها وبشكل رسمي جزءاً من الجيش الأوكراني النظامي، بل يجري تحويلها إلى «منظمات أهلية» حيث يمكن تجنيد الأطفال والمراهقين ضمن صفوفها، ليتلقوا ضمنها تدريبات بدنية وعسكرية خاصة، ويخضعون لنوع خاص من الإعداد النفسي والسياسي، حيث يتعلمون استخدام الأسلحة والمناورات العسكرية، وفي الليل يتحلقون حول النار يغنون فرحين «متمنين الموت للروس»، وقد أصبحت هذه النشاطات النازية مكشوفة إلى تلك الدرجة التي يمكنك مشاهدتها في أحد تقارير NBC news الأمريكية والمنشور في عام 2014.

زيلينسكي وفن تسطيح الأمور

بعد أن أعلنت روسيا وبشكل رسمي، أن أحد أهداف عمليتها العسكرية في أوكرانيا هو القضاء على الحركات النازية الجديدة فيها، خرج الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ليرد على هذه التصريحات قائلاً: «قيل لكم إننا نازيون، لكن هل يمكن لشعب فقد أكثر من 8 ملايين شخص في المعركة ضد النازية أن يدعم النازية؟» وأضاف: «اشرحوا ذلك لجدي الذي خاض الحرب بأكملها في مشاة الجيش السوفييتي، ومات عقيداً في أوكرانيا المستقلة». أثرت كلمات زيلينسكي بعقول الملايين، وانتشرت بشكل واسع جداً، وجرى الترويج لفكرة ساذجة أخرى، أن ديانته اليهودية تكفي لتبرئته من هذه التهمة! لكن الأمور في الواقع أكثر تعقيداً من كلمات زيلينسكي التي تنفع لتكون قصة للطلاب في المدرسة الابتدائية، فظهر في أوكرانيا ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية مجموعة من القوميين المتطرفين الذين قاتلوا إلى جانب النازيين الألمان، وأصبح المقاتلون المتطرفون هؤلاء إحدى الدعائم الحقيقية للجيش النازي، وتحديداً في أثناء حملته لاحتلال الاتحاد السوفييتي، فقاتل القوميون المتطرفون الأوكران ضد السوفييت، وارتكبوا مجازر لا تزال تطاردهم حتى اليوم، إذ قامت هذه المجموعات بعمليات تطهير عرقي شملت كثيراً من الشعوب التي تشترك معهم في الأرض، وتقول التقديرات: إن أكثر من 200 ألف شخص قتلوا ضمن هذه المجازر الجماعية، وكان أشهرها بابي يار، ولفيف، وغاليسيا الشرقية.

من هو ستيبان باندیرا

ارتبطت الحركة القومية الأوكرانية المتعاونة مع النازية بمجموعة من الرموز الذين لم يعد بالإمكان رفض عمالتهم للنازيين، أمثال سيء الصيت ستيبان باندیرا، والذي كان مؤسس الذراع العسكري للحركة القومية الأوكرانية، وبعد تحرير أوكرانيا من ألمانيا النازية، قام السوفييت بحظر أفكاره، وملاحقة أتباعه الذين استمروا بخوض المعارك ضد السوفييت، حتى بعد هزيمة ألمانيا النازية، وقاموا بتنظيم حرب عصابات ضد الجيش الأحمر حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، المثير للانتباه حول باندیرا تحديداً، هو أنه لم يكن القائد الوحيد للنازيين الأوكران، ولكنه تحوّل لأيقونة بالنسبة لهم، ولذلك أدركت الولايات المتحدة أن الحفاظ عليه يعتبر أمراً ملحاً، وقد كشفت الوثائق الأمريكية التي رفعت السرية عنها، أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من معرفتها بالماضي الإجرامي لهؤلاء القوميين المتطرفين إلّا أنها رأت ضرورة في حمايتهم والحفاظ على علاقة متينة معهم بوصفها «ضرورة من ضرورات الحرب الباردة»، أي أن وكالة الاستخبارات الأمريكية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت تعمل بشكل ممنهج على الحفاظ على هذه الحركة التي قاتلت إلى جانب هتلر أملاً في أن يتم استخدامهم في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي وضد روسيا لاحقاً.

ارتبطت الحركة القومية الأوكرانية المتعاونة مع النازية بمجموعة من الرموز الذين لم يعد بالإمكان رفض عمالتهم للنازيين أمثال سيء الصيت ستيبان باندیرا

نجحت واشنطن في إبعاده عن المحاكمة إلى جانب قائمة طويلة من مجرمي الحرب النازيين، ونقل باندیرا إلى «الغرب الديموقراطي» وعاش في ألمانيا الغربية في مدينة ميونخ باسم مستعار وتحت حراسة مشددة إلى أن نجح- على الأرجح- عميل من عملاء الكي جي بي باغتياله في 1959.

باندیرا حاضراً في أوكرانيا

على الرغم من تاريخه الأسود والمعروف، إلا أنه ظل حاضراً في صفوف مناصريه المنتشرين في غرب أوكرانيا بشكل خاص، لا بل إنه كان حاضراً في أذهان الحركة القومية الأوكرانية وتشكيلاتها السياسية العسكرية، وفي الوقت الذي كانت أعلام الحركة الحمراء والسوداء والصلبان النازية المعقوفة حاضرة في أوكرانيا، وتحديداً في مظاهرات 2014 وما تلاها، إلّا أن الموقف من هذا النوع من الرموز رافق الانقسام السياسي الذي شهدته أوكرانيا تاريخياً، فالرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو والمدعوم غربياً، والذي وصل إلى السلطة بعد ما يسمى «بالثورة البرتقالية» أعلن منح باندیرا لقب البطل القومي لأوكرانيا، وجرى وضع نصبٍ تذكاري للمجرم النازي في البلاد التي عانت من جرائمهم البشعة، إلى أن وصل الرئيس فيكتور يانوكوفيتش إلى السلطة في 2010 حيث قام بسحب لقب «البطل القومي» الذي منحه يوشينكو لباندیرا وأزال التمثال.

هذا الانقسام حول الموقف من باندیرا لا يعتبر مجرد انقسام سياسي، فالولايات المتحدة التي حرصت على الحفاظ على هذا «الرمز» فعلت هذا لهدف واضح، وهو تحويل أنصاره إلى جنود جدد للفاشية، فهؤلاء وبسبب تنامي النزعة القومية، وتحت تأثير الإفقار الذي تعرضت له أوكرانيا بعد أن جرى نهب ثرواتها، باتوا يمثلون جيشاً من المهمشين، ونجحوا باستقطاب المتطوعين للانضمام إلى صفوفهم من مناطق أخرى في أوروبا الشرقية أو غيرها، ليتحولوا بذلك إلى

التيارات النازية الجديدة ليست تهديداً بوجه المتحدثين بالروسية كما يحاول الغرب تصويرهم بل هم جنود مدربين يجري تحويلهم إلى جيش فاشي منظم

أدوات جاهزة للاستخدام من قبل الفاشية العالمية.

«آزوف» رسمياً في الجيش الأوكراني

تعد أبرز نقاط التحول النوعية في هذا الحدث، هو ما جرى في 2014، فبعد أن كان الفاشيون الجدد يقومون بالمسيرات والعروض العسكرية في شوارع أوكرانيا رافعين صور باندیرا إلى جانب أعلامهم وشعاراتهم النازية بدأوا مجدداً يمارسون الإرهاب ضد القوميات والأعراق الأخرى، وباتوا يشاركون بالأعمال العسكرية ويظهرون بوضوح على الساحة السياسية، وارتبطت بعض الجرائم البشعة باسمهم، جرائم كتلك التي نفذها رموزهم في فترة الاحتلال النازي لأوكرانيا، ربما تكون أشهرها حادثة أوديسا، التي قاموا فيها بحصار مبنى النقابات الذي التجأ فيه مئات من المدنيين، وجرى إشعال المبنى من قبل النازيين الجدد ومنعوهم من الخروج، ليتم حرق العشرات في داخله وهم أحياء.

شكّل النازيون الجدد ميليشيات مدربة ومدعومة غربياً، وباتوا يخوضون القتال في شرق أوكرانيا دون صفة رسمية، وكانت ما تعرف باسم «كتيبة آزوف» أبرز هذه الميليشيات، التي باتت تلقى ترحيباً رسمياً، حتى جرى ضمها إلى قوات الحرس الوطني رسمياً في 12 تشرين الثاني 2014 من قبل الرئيس الأوكراني السابق بترو بوروشينكو، والذي وصف مقاتلي آزوف بأنهم «أفضل محاربي أوكرانيا وأفضل المتطوعين».

الدور الذي لعبته التنظيمات القومية المتطرفة في أوكرانيا– منذ قتالهم إلى جانب النازيين الألمان حتى جرى تجنيدهم من قبل الاستخبارات الأمريكية والبريطانية ليجري استخدامهم لاحقاً– دورٌ يستحق دراسة موسعة، فهؤلاء يشكلون اليوم خطراً حقيقياً لا بالنسبة لروسيا فحسب، بل بالنسبة للسلم العالمي، فالتيارات النازية الجديدة ليست تهديداً بوجه المتحدثين بالروسية كما يحاول الغرب تصويرهم، بل هم جنود مدربين يجري تحويلهم إلى جيش فاشي منظم. والمادة الأخرى التي تستحق الدراسة، هي كيف يتم تصوير فصائل النازيين الجدد بوصفهم أبطالاً يقودون معركة للتحرر الوطني، ويجري ضمنها استقطاب متطوعين للقتال إلى جانبهم بهدف تأجيج هذه الحرب، وأملاً في توسيعها إلى مناطق أخرى، أملاً في تخليص الرأسمالية من مأزقها لتلعب قوى الفاشية من جديد الدور ذاته في التاريخ. تصوير النازيين الجدد بوصفهم المدافعين عن مصالح الأوكران لا يختلف أبداً عن ادعاء النازيين الألمان بأنهم المدافعين عن مصالح الألمان، الذين كانوا أول من دفع فاتورة هذه الحرب بعد أن جرى تجنيد أبنائهم وتدريبهم في معسكرات تشبه إلى حد بعيد تلك التي تنظمها «آزوف» اليوم في أوكرانيا.

إيران تستهدف واشنطن وتل أبيب في أربيل

تعرض محيط موقع القنصلية الأمريكية في مدينة أربيل العراقية فجر الأحد لهجوم بـ 12 صاروخاً بالستياً، قبل ساعات من تبنى الحرس الثوري الإيراني العملية.

أكد جهاز مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان: أن «الصواريخ كانت موجهة إلى القنصلية الأمريكية في أربيل» موضحاً، أنها «أطلقت من خارج حدود العراق وإقليم كردستان وتحديداً من جهة الشرق» بإشارة منه إلى اطلاقها من الأراضي الإيرانية.

وفي صباح الأحد أعلن الحرس الثوري الإيراني مسؤوليته عن الهجوم، مؤكداً: أن القصف طال موقعاً تابعاً للعدو الصهيوني هناك، مشيراً أن الهجوم قد نفذ بعد «الجرائم الاخيرة» لـ «اسرائيل» محذراً إياها من أن «تكرار أية جريمة أو سوء تصرف سيواجه بردود فعل قاسية وحاسمة ومدمرة».

وكان قد صرح المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية الإيراني محمود عباس زاده مشكيني «شعوب المنطقة تكن العداء للكيان الصهيوني ولا ترضى إلا باقتلاع جذوره.. على الكيان الصهيوني أن يعرف بأن الزيارات المتبادلة مع بعض الدول لا تمكنه من تحقيق أهدافه.. على «إسرائيل» أن تبحث عن أسباب الضربات التي تتلقاها في داخلها، والخطوات التي تتخذها في المنطقة».

بدوره دان رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الهجوم، وقال: إنه اعتداء على «أمن شعبنا»، بينما علق قائد التيار الصدري مقتدى الصدر: إن «الكرد هم رئة العراق وجزؤه الذي لا يتجزأ ... أربيل لن تركع إلّا للاعتدال والسيادة والاستقلال».

وقد اعتبر المحللون، أن الهجمة الصاروخية الإيرانية على المواقع الأمريكية والإسرائيلية تأتي رداً على الضربات الجوية التي نفذها الكيان الصهيوني في سورية يوم الاثنين الماضي.

ورغم حقيقة هذا الأمر جزئياً، إلا أن الاستهداف بنفس الوقت يأتي في سياق مواجهة مماطلة خروج القوات الأجنبية والأمريكية من المنطقة، والتفاف الحكومة العراقية على تنفيذ القرار البرلماني القاضي بهذا الأمر.

إن استمرار تواجد القوى الأمريكية في العراق وسورية يعني ازدياد وتسارع الضغوط والاستهدافات العسكرية عليها، سواء من الجانب الإيراني، أو القوى المقاومة والقوى الشعبية، ولن تهدأ حتى تحقيق هذا الهدف.

الصورة عالمياً

• أكدت الخارجية الروسية، أن المقترحات التي تقدمت بها موسكو إلى الولايات المتحدة وحلف الناتو بهدف وضع نظام ضمانات أمنية متبادلة للحفاظ على الأمن في القارة الأوروبية لم تعد قائمة.

• أعلنت المفوضية الأوروبية، أنها ستقدم خطة خلال أشهر، زعمت أنها لكيفية تحديد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز والنفط والفحم الروسي بحلول عام 2027.

• أطلق مقاومون النار تجاه قوة من جيش الاحتلال المتمركزة قرب الجدار المقام على أراضي بلدة العرقة غرب جنين، لتكون العملية الثانية في البلدة.

• قتل وأصيب 47 طفلاً يمنياً في أول شهرين من عام 2022 الحالي على خلفية النزاع الدائر في اليمن الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

• أكد رئيس صربيا، عدم نية بلغراد الانضمام إلى الناتو، مضيفاً أنّ عمليات القصف الجوي التي تعرضت لها بلاده من قبل حلف شمال الأطلسي عام 1999 كانت عدواناً.

• شكرت السفيرة الأردنية لدى واشنطن- دينا قعوار- الولايات المتحدة على الحصة التي خصصها الكونغرس الأمريكي للأردن في الموازنة المالية الأمريكية للعام الحالي.

ظهور بن لادن بشعر أشقر

مع استمرار الصراع بين روسيا والغرب في أوكرانيا، ومع زيادة التصعيد، باتت الأدلّة تظهر بشكل جليّ أكثر من قبل عن كون وكالة المخابرات الأمريكية CIA قد عملت على إنشاء وتسليح «مجموعات تمرّد يمينيّة متطرفة» لها مهام محدد، مع إمكانية تحويلها إلى مهام عابرة للحدود. هذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى أنّ مسؤولين سابقين في المخابرات الأمريكية ووزيرة خارجية سابقة، يقولون علانية بأنّ وكالة المخابرات الأمريكية تتبع «نماذجها» في بناء ودعم المجموعات السابقة في بلدان مثل أفغانستان وسورية، لإنشاء ودعم مجموعاتها في أوكرانيا. هذه المجموعات مهيأة ليتجاوز مجال نشاطها وعواقبه حدود أوكرانيا. يبدو بشكل متزايد بأنّ المخابرات الأمريكية ترى في هذه المجموعات التي تخلقها، أكثر من مجرّد فرصة لتثبيت الحرب ضدّ روسيا أقرب ما يمكن إلى حدودها، وأنّها عازمة على تنفيذ ما كان يتحدث عنه رجال المخابرات منذ 2020 على الأقل: «شبكة مجموعات تفوق عرق أبيض مسلحة عابرة للحدود»، تخدم أوكرانيا بالنسبة لخلقها وتدريبها وتصديرها وتجربتها، ما خدمته أفغانستان في الثمانينات بالنسبة للمجموعات الإسلامية المسلحة المتطرفة. في حال نجاح الولايات المتحدة، على العالم أن يتهيأ لكارثة العالمية الجديدة التي ستصيبه.

■ ويتني ويب
ترجمة: قاسيون

يمكن من هنا أن نتوقّع بأن تصبح هذه الشبكة العالميّة من العنصريين البيض– التي يبدو أنّ النزاع في أوكرانيا سيكون مهداً لها بالمعنى العسكري– ستصبح تهديداً جديداً على غرار داعش والقاعدة، والتي قد تتحوّل إلى وسيلة تبرير لحرب أوروبية جديدة على الإرهاب، ذات طابع أمني داخلي. وبالنظر إلى الجهود التي قادتها المخابرات الأمريكية لبناء مجموعاتها في أوكرانيا منذ عام 2015، وأنّ المجموعات التي دربتها «وتواصل تدريبها» هي ذات ارتباطات علنية غير مخفية بالنازيين الجدد، يمكننا وصل نقاط هذا السياق مع الحقائق التي سنراها تالياً.

صعود مجموعات البيض

بعد وقت قصير من بدء روسيا عمليتها العسكريةً في أوكرانيا، نشر مركز أبحاث مجلس العلاقات الخارجية CFR ذي الوزن الثقيل في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، مقالاً بعنوان: «التمرّد الأوكراني القادم». تمّت نسبة المقال إلى دوغلاس لندن، ضابط العمليات السابق في وكالة المخابرات الأمريكية، خدم في آسيا الوسطى وأدار عمليات مكافحة التمرّد». أكّد المقال أنّ «بوتين سيواجه تمرداً دموياً طويلاً سينتشر عبر حدود متعددة.. مع إمكانية خلق اضطرابات متسعة يمكنها أن تزعزع استقرار دول أخرى في مدار روسيا».

من التصريحات الهامّة التي ذكرها المقال، التأكيد على أنّ الولايات المتحدة ستكون دوماً مصدراً رئيسياً وأساسياً لدعم التمرّد الأوكراني. ويذكر أيضاً «كما كونت الولايات المتحدة خبرة في فيتنام وأفغانستان، فالتمرّد الذي لديه خطوط إمداد موثوقة واحتياطيات وافرة من المقاتلين، وملاذ عبر الحدود، يمكن أن يحافظ على نفسه إلى أجل غير مسمّى». يشير لندن صراحة إلى أنّ الولايات المتحدة تنوي إعادة سيناريو أفغانستان في الثمانينات، وداعش و«القوات المعتدلة» في سورية منذ 2011 وحتّى الوقت الراهن.

لكنّ لندن ليس وحيداً في الحديث عن تطبيق نموذج المجموعات المدعومة من المخابرات الأمريكية. قالت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون– وهي التي ساعدت إدارتها «مجموعات متمردين» في سورية، وأشرفت على تدمير الناتو لليبيا– الأمر ذاته في 28 شباط. قالت بشكل صريح بأنّ «التمرّد» في أفغانستان هو النموذج الذي يتطلّع إليه «الناس» قدماً فيما يخصّ الوضع في أوكرانيا. كما أنّها ذكرت دعم المجموعات في سورية في المقابلة ذاتها وفي السياق ذاته. من الجدير بالذكر أنّ مستشار الأمن القومي الحالي جيك سوليفان كان نائب رئيس الأركان في الوقت الذي شغلت فيه كلينتون منصب وزيرة الخارجية.

من المفيد أن نذكر بأنّ دعم «مجموعات التمرّد» في أفغانستان في أواخر السبعينات لمقاتلة السوفييت، هو الذي أدّى لاحقاً إلى ظهور «الأعداء المفترضين» للولايات المتحدة: القاعدة وتنظيماتها الفرعية، الذين كانوا يظهرون أينما ناسبها من أجل تبرير ما سمته «الحرب على الإرهاب». قد تكون شبكة من مجموعات العنصريين البيض المسلحين عابري الحدود، مناسبة لأداء مهام إشعال الحروب على الحدود الروسية من جهة، وإشعال الأوضاع الداخلية في دول أوروبا في الزمان والمكان الذي يناسب الولايات المتحدة أيضاً.

في عام 2020 لم تصدر وكالة المخابرات المركزيّة تقييماً عالمياً «للتهديدات» للمرّة الأولى منذ أن بدأت إطلاقها سنوياً منذ عقود

قدح الزناد

علينا أن نفهم أنّ برنامج صناعة المخابرات الأمريكية لمجموعات العنصريين في أوكرانيا ليس بالأمر الحديث، فهو يمتدّ على الأقل إلى 2015، وهو يسبق بكثير القرار الروسي بشنّ عمليّة عسكرية في أوكرانيا. أشارت عدّة تقارير إعلامية إلى ذلك، ربّما أهمها تقرير للنيويورك تايمز في كانون الثاني الماضي، الذي أعلنت فيه أنّ الولايات المتحدة قد استعدّت لدعم «المتمردين تحسباً للغزو الروسي».

بالنظر إلى أنّ المخابرات المركزية الأمريكية كانت تحذّر بأنّ هذا العام سيكون عام «الغزو الروسي الوشيك لأوكرانيا»، والذي استمرّت فيه حتّى وصلنا إلى التصعيد الحالي في الأعمال العسكرية، يجدر التساؤل عمّا إن كانت حكومة الولايات المتحدة ووكالة المخابرات الأمريكية قد خططتا لقدح الزناد فيما يحصل عبر الإيعاز للأوكرانيين بتجاوز الخطوط الحمراء بشكل عمدي، عبر تعدّي قوات الناتو على الحدود مع روسيا، وإعلان أوكرانيا عن نيّة الحصول على أسلحة نووية.

كان واضحاً لأيّ غرّ في السياسة بأنّ تصريحات الرئيس الأوكراني زيلنسكي في مؤتمر ميونخ الأمني، بأنّ حكومته ستسعى إلى جعل أوكرانيا قوّة نووية– منتهكاً بذلك مذكّرة بودابست لعام 1994، ستؤدي إلى استجابة روسيّة. أعلنت القيادة الروسية بالفعل بأنّها باتت مضطرّة للعمل عسكرياً في أوكرانيا، حيث دأبت الوحدات النازيّة–الجديدة المدمجة في الجيش والأمن الأوكراني على مهاجمة الانفصاليين، والتي تدعو صراحة إلى «إبادة» العرق الروسي. هل يمكن لروسيا ألّا تتدخل وهي تشهد محاولة حصول هذه المجموعات على أسلحة نووية؟ خاصة إذا ما علمنا أنّ الناتو هو من سيسيطر على هذه الأسلحة. لا يمكن لعاقل أن يتابع تطوّر الأحداث، ولقاءات المسؤولين الأوكرانيين برئيس وكالة المخابرات الأمريكية في كانون الثاني، أن يكون غافلاً عن ردود الفعل الروسية.

لكن إن كانت هذه الفرضيّة صحيحة ومعقولة ومنطقية، ويمكنها أن تفسّر سبب وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم، فهناك المزيد من الأسئلة التي يجب طرحها ومحاولة إيجاد إجابات لها: لماذا تريد المخابرات الأمريكية إجبار الروس على الدخول في نزاع عسكري عند حدودهم؟ ولماذا الآن.

وعيون زرقاء في أوكرانيا

عصفوران بحجر:
الروس والدولة الأمنية

في عام 2020، لم تصدر وكالة المخابرات المركزيّة تقييماً عالمياً «للتهديدات» للمرّة الأولى منذ أن بدأت إطلاقها سنوياً منذ عقود. في أيار 2020 نشرت صحيفة بوليتيكو الشهيرة مقالاً بعنوان «الخبراء يعرفون أنّ الوباء كان قادماً، إليكم ما هي الأشياء التي كانوا يقلقون بشأنها». جاء في المقال: «كلّ عام، يُصدر مجتمع الاستخبارات تقييم التهديد العالمي، وهو عبارة عن خلاصة للاتجاهات العالمية المثيرة للقلق، والمخاطر، ونقاط المشكلات والأخطار الناشئة. لكن هذا العام، تمّ إلغاء جلسة الاستماع العامة بشأن التقييم، التي تُعقد عادة في كانون الثاني أو شباط، وذلك لأنّ قادة المخابرات الذين عادة ما يشهدون في جلسة استماع مفتوحة نادرة معاً، كانوا قلقين من أنّ تعليقاتهم قد تؤدي إلى تقوية وضع الرئيس دونالد ترامب. والحكومة لم تنشر بعد بشكل علني تقرير التهديدات لعام 2020».

ثمّ اللافت أكثر، أنّه ومع عدم إصدار وكالة المخابرات المركزية تقييمها عن التهديد الخارجي لأوّل مرة منذ عقود، قامت وزارة «الأمن الوطني» بعد عدّة أشهر بإصدار تقريرها الخاص بتقييم التهديدات بعنوان: «الحرب على الإرهاب الداخلي»، وهي المرّة الأولى التي تقوم فيها بذلك منذ إنشائها في 2003. عنى هذا بشكل لا يقبل الكثير من التفسير بأنّ هناك تحولاً كبيراً داخل جهاز الأمن القومي/المخابرات المركزية من النظر إلى ما كان يفترض بأنّه «تهديد خارجي» منذ أحداث 9/11، إلى «الإرهاب المحلي».

بعد أشهر قليلة من هذا التقييم الخاص بوزارة الأمن الوطني، تمّ شنّ الحرب على الإرهاب المحلي في أعقاب أحداث السادس من كانون الثاني عندما هاجم متظاهرون مبنى الكابيتول، الأمر الذي توقعته إليزابيث نيومان المسؤولة في وزارة الأمن الداخلي آنذاك. في أوائل عام 2020، صرّحت نيومان بشكل واضح: «يبدو أنّ الأمر كما لو أننا على أعتاب أحداث 9/11 جديدة. ربّما ليس بالكارثية ذاتها من حيث الشكل والأرقام، لكن يمكننا رؤيته يتشكل، ولا نعلم تماماً كيف نوقفه».

شاهدنا بأمّ أعيننا في 6 كانون الثاني عدم بذل أيّة جهود حقيقية من قبل شرطة الكابيتول أو رجال الأمن الآخرين لمنع حدوث ما أطلق عليه تسمية «الشغب». بل إننا شهدنا قيام السلطات بالتلويح «للمتمردين» واستقبالهم في مبنى الكابيتول. لم يمنع هذا كبار السياسيين ومسؤولي الأمن القومي من وصف 6 كانون الثاني بأنّه «9/11 آخر». الجدير بالذكر أنّ أوّل «تقييم للتهديد» على الإطلاق أصدرته وزارة الأمن الوطني، وتحذير نيومان، والرواية الرسمية اللاحقة المتعلقة بأحداث 6 كانون الثاني، ركزوا جميعهم بشدّة على تهديد «الهجمات الإرهابيّة لتفوّق العرق الأبيض» على الأمن الوطني للولايات المتحدة.

بالعودة إلى مقال البوليتيكو، فقد أشار الكاتب إلى أنّ مسؤولي المخابرات الذين التقاهم، وقادة الفكر الذين استشارهم، قد أجابوا عن سؤاله: ما هي التهديدات على المدى القريب الأكثر إلحاحاً، والتي من المحتمل أن تعطّل الحياة في الولايات المتحدة وخارجها في مرحلة ما بعد كوفيد. فكانت الإجابة «عولمة تفوّق العرق الأبيض». كان ملخّص ما قيل هو: «تستحضر كلمة الإرهاب لدينا اليوم صوراً لمقاتلي داعش والانتحاريين. لكن إن سألت مسؤولي الأمن القومي عن أكبر تهديد إرهابي قريب، فسيشيرون إلى العنف القومي الأبيض، والطريقة الخبيثة التي تقوم الجماعات القديمة فيها بربط نفسها ببعضها البعض، ضمن شبكة عالمية من المؤمنين بتفوّق البيض».

الولايات المتحدة تعمل بشكل نشط لدعم النازيين الجدد والمتطرفين اليمينيين في أوكرانيا بشكل كثيف وتسعى إلى خلق شبكة عالمية عابرة للحدود من المتطرفين البيض

بالامتداد لهذا، صنفت وزارة الخارجية– لأول مرة– منظمة تفوّق العرق الأبيض الروسيّة «حركة الإمبراطورية الروسيّة» كمنظمة إرهابية، والسبب: «يرجع ذلك جزئياً إلى محاولتها تدريب الأتباع في جميع أنحاء العالم، وإلهامهم لتنفيذ هجمات إرهابية». وكما علّق الصحفي غراف: «هناك تحذيرات جادة وصريحة حول هذا الأمر من الحكومة الأمريكية والمسؤولين الأجانب الذين يرددون بشكل مخيف التحذيرات التي صدرت عن القاعدة قبل 11 أيلول».

حقائق مهملة

في 2020، أعلن مدير المباحث الفدرالية الأمريكية كريستوفر راي متحدثاً عن الإرهاب المحلي، ومركزاً على هجمات أوكلاهوما 1995، وحركة الإمبراطورية الروسية: «لا يتعلق الأمر بالسهولة والسرعة التي يمكن أن تحدث بها هذه الهجمات وحسب، بل الاتصال الذي تولده الهجمات. شخص متحمس واحد قد تشتعل حماسته فيتمكن من إلهام أشخاص مشابهين في النصف الآخر من العالم». ثمّ بعد عدّة أشهر تحدّث نائان سيلز، منسّق وزارة الخارجية لشؤون مكافحة الإرهاب، مشبهاً حركة الإمبراطورية الروسية بأنّهم «مجموعة إرهابيّة تقدّم تدريبات شبه عسكرية للنازيين الجدد والذين يؤمنون بتفوّق البيض، وهي تلعب دوراً بارزاً في محاولة حشد الأوروبيين والأمريكيين الذين يشبهونها في جبهة واحدة، ضدّ أعدائهم المشتركين».

تدعو حركة الإمبراطورية الروسية RIM إلى إعادة إحياء الإمبراطورية الروسية، والتي ستمارس كامل نفوذها على كامل الأقاليم التي ورثها ذوو العرق الروسي. تقوم إيديولوجيتهم على: تفوّق العرق الأبيض، والمَلَكيّة، والإفراط بالشعور الوطني، وبدعم الأرثوذكسية الروسيّة، ومعاداة السامية. لا تعتبر الحركة من النازيين الجدد، لكنّها قامت ببناء صلات مع المجموعات اليمينة المتطرفة ومع مجموعات النازيين الجُدد.

تمّ اتهام الحركة بأنّها كانت مسؤولة عن تدريب شخص فجّر قنابل بلا ضحايا في السويد بين عامي 2016–2017. لم يكن المفجّر فيكتور مالين عضواً نشطاً في RIM، لكنّه تدرّب بشكل متقطع معهم، وقام بتفجير 2 إلى 3 قنابل مع شخص لا علاقة له مطلقاً بالحركة. كان مالين في ذلك الوقت عضواً في مجموعة يمينية متطرفة أخرى «حركة المقاومة النوردية». في عام 2020 كانت حركة RIM هي أوّل مجموعة تفوّق عرق أبيض تصنفها الولايات المتحدة بوصفها «كياناً إرهابياً عالمياً محدداً بشكل خاص SDGT»، وذلك رغم عدم اشتراك الحركة في أيّة نشاطات إرهابية منذ 2017، ورغم أنّ أنشطتها لم ينتج عنها أيّ قتلى. بينما في الوقت ذاته لم يتمّ تصنيف «حركة المقاومة النوردية» بأنّها كيان إرهابي، رغم أنّها أكثر نشاطاً وأكبر من ناحية عدد الأعضاء.

منذ 2017 على الأقل، ورغم عدم وجود أدلّة أو مجال للعمليات الإحصائية، تستمرّ مراكز الأبحاث الأمريكية المتنوعة، والرسميون من الأجهزة الأمنية والمخابراتية الأمريكية، باتهام حركة RIM بأنّها شبكة عالميّة قادرة على التأثير في عقول البيض وحشدهم، حيث تمّ ربطها كمثال بمنظم «توحيد البيض» الشهير في 2017 ماثيو هيمباخ، وبحزبه غير النشط منذ 2018 «حزب العمّال التقليديين».

بالعودة إلى أوكرانيا، تمّ اتهام حركة RIM بدعم الانفصاليين في إقليمي دونتسك ولوبانسك وتدريبهم منذ عام 2014. بل تذهب بعض تقارير مراكز الأبحاث الأمريكية– مثل تقرير جامعة ستانفورد للعلوم الأمنية ومركز أبحاث «الأمن فقط» – إلى أنّ مقاتلي RIM قد شاركوا في القتال في سورية وكذلك في ليبيا. بل إنّ التقارير المذكورة تذهب إلى استنتاجات أنّ موسكو تستخدم RIM من أجل السعي إلى تأجيج التطرّف العنصري الأبيض في أوروبا والولايات المتحدة، عبر بناء شبكات عابرة للحدود، وذلك بهدف زعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية الليبرالية الغربية.

لا يبدو أنّ لحقيقة كون السلطات الروسية حظرت الحركة بوصفها تهدد الأمن الروسي، عبر دعوتها لقلب نظام الحكم بشكل مسلح، مكانٌ في هذه الادعاءات. ولا لمعاداة RIM للسياسات الروسية وللرئيس بوتين، وقيام الشرطة الروسية بمداهمة المقرات والمكاتب التي تستخدمها الحركة في موسكو أيّ اعتبار. يمكن لهذا أن يصبح مفهوماً فقط في حال تنبّهنا إلى أنّ الولايات المتحدة تعمل بشكل نشط لدعم النازيين الجدد والمتطرفين اليمينيين في أوكرانيا بشكل كثيف، وبأنّها تسعى إلى خلق شبكة عالمية عابرة للحدود من المتطرفين البيض، التي يبدو بأنّها تريد لها أن تكون «القاعدة الجديدة». ذكر تقرير من مؤسسة «ويست بوينت» في 2020: «تمّ تسجيل نشاط مميز لسعي الجماعات اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة وأوروبا للتواصل وإقامة علاقة مع جماعات اليمين المتطرف في أوكرانيا... وقد استفسرت هذه الجماعات بشكل صريح عن إمكانية السفر للتدرّب في أوكرانيا، وإن كان ذلك سيساعدهم في أداء الأنشطة شبه العسكرية في أوطانهم».

■ بتصرّف عن:
Qaeda Al New The And Ukraine

الثورة السورية الكبرى والشعب الفلسطيني

ما هو تأثير الثورة السورية الكبرى على نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية؟ وحسب العديد من الشهادات التاريخية القيمة، فإن الثورة التي قادها سلطان باشا الأطرش ضد الاستعمار الفرنسي 1925-1927 قد مارست تأثيراً عظيماً على فلسطين.

■ تايه الجمعة

إذ شكل الفلسطينيون لجنة في حيفا لإرسال المال والسلاح والمتطوعين إلى صفوف الثورة. واحتلت أخبار الثورة الصفحات الأولى للصحف والجرائد الفلسطينية مثل الاتحاد العربي والجامعة العربية وفلسطين واليرموك والمنبه والجزيرة ومجلة حيفا. وشارك العديد من أبناء الشعب الفلسطيني في معارك الثورة السورية الكبرى. وكانت فلسطين أو سورية الجنوبية تشهد مظاهرات التضامن مع سورية الشمالية. وتوجد العديد من الشهادات التاريخية التي توثق هذا التأثير.

شهادة عبد الرحمن الشهبندر

يقول الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في كتابه «الثورية السورية الوطنية» القاهرة 1936 ص 149–152:

إن كل خلاصة موجزة لمثل تاريخ هذه الثورة لا تلتفت إلى العامل الاقتصادي تكون ضرباً من الأقاصيص والأوهام، فتراجع سورية في عهدها الجديد إلى الوراء في منتوجها ومحصولها وصادرها وواردها وقيمة نقدها ودولاب صناعتها بل عدد سكانها لكثرة الهجرة وقلة المواليد. كل ذلك له الشأن الأساسي في تزايد النفرة من الحكومة المسؤولة ودس صفائح الديناميت تحت أركان هيكلها.

أن الضائقة الاقتصادية في أسوأ معانيها نبهت في الشعب الشغف إلى الحرية. بالإضافة إلى الظلم والإهانات والتعسف الاستعماري مع أبناء الشعب السوري في كل مكان، وفرض الضرائب ونهب الناس وتوتير البلاد عموماً على يد المستعمرين ونهب المصارف لمقدرات البلاد. ويرى الشهبندر أن الثورات والحركات الشعبية السابقة تمرين كبير للثورة الكبرى، وخاصة المظاهرات الكثيرة في دمشق في النصف الأول من عام 1925 مثل مظاهرات دمشق ضد زيارة بلفور 1925.

شهادة سلامة عبيد

كتب المؤرخ سلامة عبيد عن بذور الثورة الوطنية السورية، عن الأسباب السياسية الداخلية والخارجية والأسباب الاقتصادية الاجتماعية للثورة في كتابه «الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر 1971» ص 5–65، ومن هذه الأسباب:

رفض الشعب السوري للانتداب الفرنسي والحكم العسكري وشعور السوريين أن الانتداب مساو للاحتلال. وكانت الاحتجاجات ضد زيارة بلفور الصهيوني إلى دمشق في نيسان 1925 شرارة من شرارات الثورة. بالإضافة إلى رفض الشعب السوري لتقسيم سورية بعد معركة ميسلون.

شهادات الصحف الفلسطينية

وفي مدينة يافا، اعترفت جريدة الجزيرة أن الثورة السورية لها تأثير على صعيد نشوء حركة الاحتجاج ضد السياسة الإنكليزية الصهيونية في فلسطين. وكتبت أيضاً: وقد أصبح من أكثر المشجعات لمثل هذه الثورات تلك الحوادث القريبة العهد التي حدثت في مصر والعراق، فإنها دلت الشرقيين عموماً والعرب خصوصاً على أن الدول الأوروبية لا تفهم سوى هذه اللغة. وأن هذه الثورة موجهة ضد السياسة الاستعمارية لا ضد الأوروبيين. كما نشرت الجريدة أخبار الثورة السورية. ورفضت السياسات الاستعمارية القائمة على تفريق السكان. وكانت تعتبر فلسطين ولبنان أجزاء من سورية.

كانت الاحتجاجات ضد زيارة بلفور الصهيوني إلى دمشق في نيسان 1925 شرارة من شرارات الثورة بالإضافة إلى رفض الشعب السوري لتقسيم سورية بعد معركة ميسلون

«حول الثورة السورية، عقلية الاستعمار، هل تستفيد فلسطين من هذه الثورة. جريدة الجزيرة العدد 161 تاريخ 19 تشرين الثاني 1925. شنشنة الاستعمار. جريدة الجزيرة العدد 163 تاريخ 23 تشرين الثاني 1925. الحالة في سورية، لماذا لم يتم الصلح؟ تخبط الفرنسيين في حل المشكلة السورية. جريدة الجزيرة العدد 174 تاريخ 18 كانون الثاني 1926. أنباء الثورة، تفاصيل معركة 20 يوليو الكبرى. جريدة الجزيرة العدد 211 تاريخ 5 آب 1926. الثوار يهاجمون السلطة داخل دمشق، جريدة الجزيرة العدد 216 تاريخ 9 أيلول 1926».

وكتبت جريدة اليرموك التي صدرت في مدينة حيفا في تشرين الثاني 1925 بعنوان «إضراب مدن فلسطين»:

على أن مصائب سورية الحاضرة قد أشجت نفوس الفلسطينيين فضموها إلى مصيبتهم بوعد بلفور وأضربوا يوم 2 نوفمبر احتجاجاً على هذا الوعد المشؤوم وحداداً على سورية الشمالية، فأضربت يافا وغزة وطولكرم والقدس ونابلس وجنين والقسم الأعظم في حيفا. ولو لم يكن الناس في فلسطين مهتمين بمواساة إخواننا الدمشقيين والحمويين لاصفرّت جميع شوارع مدن فلسطين وقراها كافة. وتلقينا من مكاتبنا في غزة البرقية التالية: أضربت غزة حداداً على وعد بلفور. وتلقينا من الطلبة الفلسطينيين في بيروت البرقية التالية: نشارك الأمة في حدادها وأبرقنا للمندوب احتجاجاً.

«إضراب مدن فلسطين، جريدة اليرموك العدد 102 تاريخ 5 تشرين الثاني 1925».

حردة عيدو عالبدو

يقال كان هناك شخص يعمل في التجارة اسمه «عيدو» افتعل نزاعاً مع البدو وقاطعهم، فكان هو الخاسر الأكبر لأنه خسر تجارته مع البدو. وخسر عيدو علاقات العمل التي كان يعيش منها.

حردة عيدو عالبدو: مثل شعبي متوارث ومتداول في بلاد ما بين النهرين «الجزيرة والعراق» وهو معروف في مناطق واسعة من دير الزور والحسكة إلى بغداد وغيرها من المناطق. ونستطيع القول إن هذا المثل الشعبي يقال عن «الإضراب في غير محله»، فيكون صاحبه «عيدو» هو الخاسر.

المهم أن عيدو المعاصر «الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها» قد بدأ حردته الكبرى على البدو «روسيا والصين وبلدان أخرى»، وحردة عيدو هنا هي العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي تؤدي إلى خسارة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. وهكذا يمضي عيدو المعاصر في كسر وتفكيك الأسواق العالمية التي له مصالح كبيرة فيها، فيعاقب عيدو هذا البلد ويفرض عيدو العقوبات على ذاك الشعب. ويلقي بمسؤولية أعماله على الآخرين.

سرعان ما سيحصد عيدو المعاصر نتيجة عمله، وسيكتشف أن «حساب السرايا ما طبق على حساب القرايا» أو «حساب السوق ما طبق على حساب الصندوق».

وعيدو لا يستطيع العيش بدون هذا الصندوق «الدولار» الذي هو بمثابة شريان حياته. والبدو لا يريدون هذا الصندوق، ويجرون حساباتهم الجديدة بعيداً عن ساحاته وإضراباته القسرية القادمة على شكل عقوبات «حردة عيدو».

وهذا يعني أن الصندوق في طريقه إلى المنفسة الاصطناعية وحردة عيدو غير قادرة على إنعاشه. وبالتالي وضع نفسه بنفسه في وضع لا يحسده عليه أحد.

ومثله يقال في الأمثال الشعبية الحلبية والماردينية: «متل حردة أرنوب عالجبل». ويقال أيضاً في أمثال حلب وماردين «حرد الدب عالكرم، زاد بـ سنتو ستين قنطار». ويقال أيضاً في الأمثال السورية: «حردة حلبون على أهل الشام» أو «زعل حلبون على أهل الشام».

مراجع الأمثال الشعبية:

الأب يوسف قوشاقجي، الأمثال الشعبية الحلبية وأمثال ماردين، الجزء الأول الطبعة الثانية، مطبعة الإحسان في حلب 1984.

أحمد شوحان، الأمثال الفراتية، مكتبة دار التراث في دير الزور 1985.

إصدارات جديدة

صدرت كتب جديدة في الفترة الأخيرة، تأليفاً أو ترجمة، باللغات العربية والإنكليزية. بعضها روايات مترجمة، وبعضها الآخر كتب علمية وسياسية واقتصادية اجتماعية. ومنها الكتب التالية أدناه، والتي تحتوي على قضايا منوعة.

تتحدث هيلين آن كاري في كتابها «الذرة المهددة بالانقراض، الزراعة الصناعية وأزمة الانقراض، جامعة كاليفورنيا 2022» كيف سيطرت أصناف المحاصيل الموحدة للزراعة الصناعية بشكل متزايد على الحقول الزراعية خلال القرن الماضي. وعن المخاوف واسعة الانتشار بشأن فقدان التنوع النباتي الذي يرادف الانقراض، ويتعلق ببقاء المزارعين أنفسهم. وتقوم كاري بفحص التاريخ الغني للذرة في المكسيك والولايات المتحدة للكشف عن الرواية المخفية وتقترح إستراتيجيات بديلة لحماية تنوع المحاصيل والحفاظ عليها.

وكتب المحامي تيد هاميلتون في كتابه «ما وراء القانون الأحفوري 2022» عن المناخ والمحاكم والنضال من أجل مستقبل مستدام. وعن المصالح المالية والقوى الاستعمارية والقوانين التي تعيق الجهود المبذولة لمنع الاحترار العالمي، لكن الناس يقاومون. ويروي محامي حركة المناخ، تيد هاميلتون، قصة مجموعة من نشطاء المناخ الذين نجحوا في إيقاف تدفق نفط القطران إلى الولايات المتحدة في عام 2016. وكانت معاركهم في قاعة المحكمة لتبرير العصيان المدني خطوة كبيرة إلى الأمام في صياغة قانون ديمقراطي جديد للعدالة المناخية.

وخصصت محامية المزارع، سارة فوجل، كتابها «نورث داكوتا والكفاح من أجل إنقاذ مزرعة الأسرة» عن تجربتها في العام 1980، عندما كانت محامية شابة تكافح وأم عزباء في نورث داكوتا، وكيف رفعت دعوى قضائية جماعية وطنية لوقف الرهن على المزارع العائلية من قبل وزارة العدل الأمريكية. هذه هي روايتها لتلك المعركة، ودعوتها للعمل لمنع الأزمة المماثلة التي يواجهها المزارعون اليوم.

كما صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب، رواية «المتشردون»، تأليف إين لي، وترجمة د. باسل المسالمة 2022. وتصور الرواية الصينية أحداثاً شهدتها الصين أثناء الثورة الثقافية التي أحدثت صدىً واسعاً. ربما كانت خير مدخل فني إلى معرفة تلك المرحلة شديدة التأثير في المشهد الثقافي العالمي. إنها تاريخ فني لحياة الناس العاديين في سياق الرسمي. وتقع رواية «المتشردون» في 479 صفحة من القطع الكبير.

أخبار ثقافية

يوم المرأة في الفضاء

سجلت وانغ يا بينغ، ثاني رائدة فضاء صينية على متن محطة الفضاء الصينية، حديثاً كرسالة فيديو، مرسلة تحياتها إلى المرأة حول العالم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الموافق 8 آذار. وقالت «أمل أن تحقق جميع الفتيات اللاتي لديهن أحلام تتعلق بالفضاء، بالسفر إلى بحر النجوم. في يوم ما، سترى أن حلمك أصبح في المتناول بالفعل». وأن بيانات الرحلات تُظهر أنه لا توجد فروق في قدرة الجنسين على التكيف والعمل في الفضاء. ومن الممكن توقعه أن المزيد من النساء سيشاركن في مهمات الفضاء المأهولة.

معرض الكتاب في طرطوس

ضم معرض الكتاب الذي احتضنته صالة المعارض في المركز الثقافي العربي في مدينة طرطوس نحو 10 آلاف عنوان من الكتب الأدبية والثقافية والسياسية والاجتماعية والنقدية، إضافة إلى الروايات العالمية والدراسات والمؤلفات العلمية وكتب الأطفال وغيرها من الإصدارات. وأن هذه هي الدورة الـ 21 من المعرض حيث يحفل هذا العام بحضور للكتب العلمية بنسبة أكبر عن السنوات السابقة مع الرواية وغيرها من الكتب الأكثر رواجاً وطلباً من قبل رواد معارض الكتاب بشكل عام. ويذكر أن معرض الكتاب في طرطوس مستمر لمدة ثلاثة أسابيع.

كانوا وكنا

مئات الآلاف يودعون سلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة السورية الكبرى، الوداع الأخير بتاريخ 26 آذار 1982. وتحولت أيام تشييع القائد الوطني الكبير إلى حدث وطني وشعبي عميق المغزى في واحدة من أضخم الجنازات الشعبية في التاريخ السوري خلال القرن العشرين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/03/13» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

العقل وحقيقته المؤلمة: انهيار التصور عن العالم

من غير المقبول إهمال ظاهرة الأزمة التي يعيشها الوعي الإنساني اليوم، وتحديداً في ظل تصاعد حدة أزمة العالم الحالي. إن زيادة التعقيد الذي حملته العقود الماضية على مستوى تطور العلاقات الرأسمالية لتطال كل مجالات الحياة المادية والمعنوية- الروحيّة، فوصلت ملامح هذا المجتمع التغريبية التي فرّغت المجتمع من إنسانيته إلى نهايتها المنطقية، أي تلك الشروط التي قطعت العلاقة الإبداعية بين الإنسان وعالمه التي هي أساس كونه إنساناً، هذا التعقيد يفرض تعقيداً في عمل هذه الشروط ليس على مستوى الاقتصاد والسياسة، بل على مستوى العقل أيضاً. ويشكل فهم هذا التعقيد منصة ضرورية لا غنى عنها في سبر قانونية فعل الأزمة التي طالت البنية العقلية لإنسان اليوم. فمآلات هذه الأزمة ترتكز بشكل كبير على التصدي لفعل الأزمة على مستوى العقل من طرف القوى التي تدافع عن بقاء البشرية اليوم. ولا أقل من ذلك!

■ د. محمد المعوش

معركة الوعي ليست جديدة، ولكن!

ليست معركة الوعي بجديدة على الفكر الثوري، بدءاً من الشعار وصولاً إلى الدعاية السياسية، ولا تنتهي بالثقافة والفن المرتبط بمعركة التغيير. ولكنها اليوم أضخم بما لا يقارن مع سابقتها لأن مجال الوعي والمعركة عليه توسّع بشكل هائل خلال العقود الماضية. وإذا كانت أدوات معركة الوعي سابقاً تتطلب الإمساك ببعض قوانين الوعي مما يسمح باستمالة هذا الوعي إلى تبني واقعية الظرف السياسي والإجتماعي وفهم العالم، فهي اليوم تتطلّب خوضاً في أعماق بنية الوعي وانقسامه على نفسه، وتحديد مستوياته، وتحديد كيف تفعل هذه البنية فعلها في الصراع القائم ومآلاته. بكلمة نقول، إذا كانت الممارسة السياسية سابقاً تحاول تضمين تحليلها الكثير من المضمون النفسي لوجود الجماهير، ولينين هو أسطع مثال على ذلك، فإن هذه الممارسة اليوم تحتاج لكي تضع وزناً خاصاً لهذا المضمون لسبب قلناه هو توسع وزن الوعي في الواقع الاجتماعي، أي في صلب الصراع الفكري والإيديولوجي والسياسي اليومي، ولسبب أساس آخر هو الخطر التي تحمله أزمة هذا الوزن الروحي والمعنوي على هذا الصراع. فالأزمة الشاملة للرأسمالية هي على المستوى العقلي أزمة انهياره على نفسه كمكافئ لانهيار الاقتصاد وشروط الحياة الاجتماعية. فهذه الأزمة إن كان سابقاً وحالياً هي مصدر الحركة الفاشية والتطرف والعنف بكافة أشكاله، فهي أيضاً ومع اشتداد الأزمة وانفجارها الأخير ضمن سياقات الحدث الأوكراني، نقول إن هذه الأزمة تحمل اليوم مصدر خطر كبير هو انهيار الوعي كشكل آخر للانهيارات التي تحصل على مستوى الدول والبنى الاقتصادية والسياسية.

بنية العقل المنقسمة على نفسها وأزمة المستوى الواعي

إذا ما استعملنا لغة جافة في تناول هذه القضية، يمكننا القول مجدداً كما قلنا حاولنا سابقاً الإشارة إلى أن العقل ينقسم على نفسه بين المستوى الواعي المدرك الذي هو التعبير عن الفعالية العقلية للإنسان، أي المستوى العارف بالواقع وبالذات، وهو الذي يدير ممارسة الإنسان الواعية في العالم، وبين مستوى آخر هو قوانين هذا الوعي التي تبقى في قسم كبير منها متفلّتة من القسم الأول الواعي كون هذا الأخير ولأنه محكوم بمقولات وتصورات الثقافة المهيمنة الرأسمالية اليوم، فهو بالضرورة مشوه ومضلل في فهمه لنفسه، أي للقوانين التي تحركه، وأيضاً لأزمته في عجزه عن تحقيق دوافعه وحاجاته. فالمستوى الواعي «ما نسميه بالتفكير الواعي» بما يحمله من فكر مهيمن تغريبي معاد للمستوى الثاني ومحرّف له. كانَ هذا العداء- التناقض بين المستويين محصوراً ضمن وحدة العقل، على الرغم من كل مظاهر الأزمات النفسية-العقلية التي أنتجها خلال العقود الماضية وأقصى أشكالها توسع حالات الفصام العقلي والموت النفسي في أشكال الاكتئاب وغيرها. ولكن هذه الوحدة اليوم مهددة بالانهيار، فالمستوى الواعي اليوم يفقد سيطرته «الإدارية» التي كان يقوم بها بتسيير الممارسة تجاه العالم وتجاه العقل نفسه، أي تجاه فهم الإنسان لنفسه. فالمادة التي يتشكل منها هذا المستوى الإداري هي مادة الوعي المهيمن في صيغته الرأسمالية. وهذه المادة، وتحديداً في الأيام الماضية واجهت أزمة استمراريتها التاريخية في كونها صارت باطلة تاريخياً كون الواقع الذي بنيت عليه، أو بالأخرى بنيت لكي تضلل فهمه، هذا الواقع يواجه هو الآخر أزمة استمراريته التاريخية. فالمدى الجغرافي والزمني الذي يتضمنه المستوى الواعي مات، فالتصور عن العالم الذي يمثله هذا المستوى يتلبس لبوس الجغرافيا والزمن كتعبير ملموس عن العالم المادي. أي العالم في حركته.

التصور الجديد عن العالم يحتاج البنية التحتية الإعلامية اللازمة التي ظهر دورها فاقعاً في الأيام الماضية في كونها رأس الحربة بيد النظام الذي يموت

التناقض بين الإبداع والخطر

وككل أزمة، فإنها تمثل كارثة كما هي تمثل فرصة في ذات الوقت. ولهذا فإن موت التصور المهيمن عن العالم في إحداثياته الليبرالية يعني فيما يعنيه إفلات الواقع الموضوعي منه، ما فيه إفلات الإنسان من قدرته على التحكم بنفسه. فلنرمِ النظر يسارا ويمينا، ولننظر إلى مستوى وجود الناس اليومي في تفاصيل علاقتها بما يحصل، أي إلى المستوى الذي يسميه غرامشي بالمستوى «الخلوي» الملموس في تصرفات الناس اليومية، فماذا نرى؟ لا يمكن إلا أن نرى عقولاً تهيم في عالم لم يعد مفهوماً لها، فتعطل وجودها. فالضجيج المرتفع لا يمنعنا من تلمس ذلك بل يتحتم ذلك بالضرورة. وهذا يحمل في طياته احتمال خطر الانهيار المذكور، وهذا هو التعبير المباشر عن البربرية وتفريغ الوجود الإنساني من الإنسان، أي التعبير الأقصى عن الوجود التجريبي- الحواسّي الذي نراه في الفكر العلمي. ولكنه يحمل أيضاً مصدر طاقة بناء العالم الجديد. وتحويل هذه الأزمة إلى مصدر طاقة لا يمكن أن يحصل إلا في حال تم تقديم تصور جديد عن العالم قادر على تعويض ذلك المنهار. وهذا التصور ليس اعتباطياً طبعاً، بل يقوم على فهمه لحاجات هذا الوجود الفردي وصراعه ونتيجة هذا الصراع وتقديمه قدرة على فهمها والإجابة عنها. هكذا يمكن اليوم الاستمالة «الثورية» للقوى الاجتماعية لصالح بناء العالم الجديد، وضمها إلى القوى التي تصارع بفعالية. ولكن هذا يحتاج أولاً الإقرار بضرورة هذا المستوى من الصراع بهذا التفصيل. وهنا لا نقول شيئاً جديداً لم يقله الكلاسيكيون الماركسيون، وتحديداً غرامشي في كلامه عن ضرورة أن تحمل قوى الثورة تصورها عن العالم البديل المطروح. ولكن ما نقوم به هو مجرد التأكيد على ضرورة هذه المهمة، وعلى مركزيتها في اللحظة التاريخية العالمية.

وهذا يحتاج ثانياً، إضافة إلى هذا التصور الجديد عن العالم في رموزه ومقولاته وعلاقاته، يحتاج البنية التحتية الإعلامية اللازمة التي ظهر دورها فاقعاً في الأيام الماضية في كونها رأس الحربة بيد النظام الذي يموت. وإذا أردنا تكرار ما قاله وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأن روسيا «ستخرج من الأزمة ولن يكون لدينا أية أوهام بعد الآن حول إمكانية أن يكون الغرب شريكاً موثوقاً. روسيا ستفعل كل ما يلزم لكي لا تعتمد على الغرب في أي من مجالات الحياة الحساسة»، فماذا يعني هذا القول في سياق ما نطرحه؟ إن التصور عن العالم هو من أساسيات الحياة لكونه يحدد العلاقة مع العالم ومع الذات، ويفتح أفق المستقبل أو هو يضع الإنسان في الماضي الذي يغرق في مستنقع الموت. أما عن ملامح موت التصور عن العالم القديم فذلك يحتاج إلى مواد مستقلة بذاتها تطرح ليس فقط موت نظام العلاقات السياسية الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولاحقاً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وليس فقط موت علاقات الهيمنة الاقتصادية، بل هو يشمل نظام الرموز والقيم والمقولات والدوافع والأهداف والعلوم والأخلاقيات والتصورات في كل تفاصيلها. وما هو الإنسان إلا كل هذا؟